جامعـــة ابـــن خلـــدون- تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

السياسات الزراعية ودورها في القضاء على التبعية الغذائية في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد وتنمية

من إعداد الطـــالبة:

- عباس هوارية

إشراف الأستـــاذ:

- بخيرة بركان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: .....

السنـــة الجامعية: 2017/2016

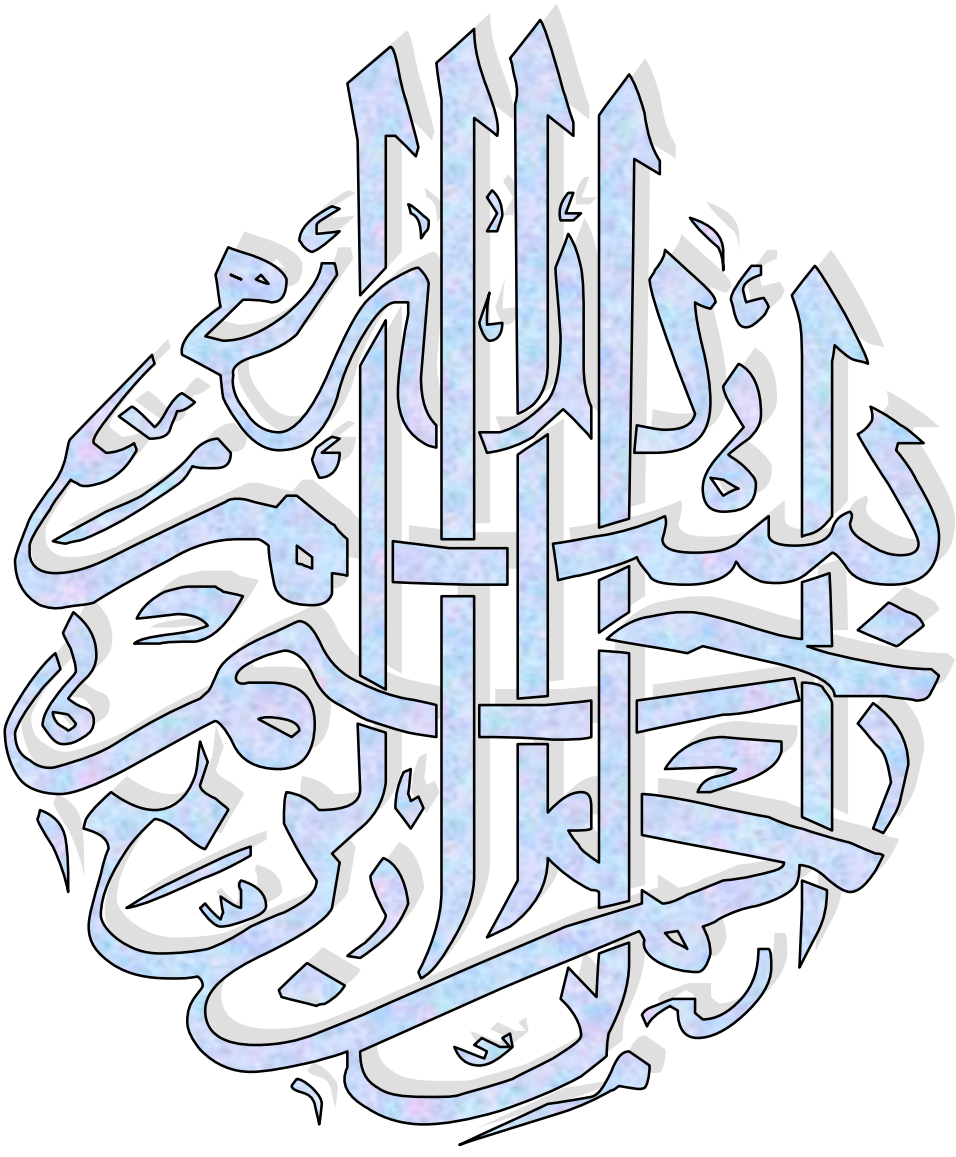

كلمـــة شكـــر

أتوجه قبل كل شيء إلى الله عز وجل بالشكر العظيم والامتنان الوفير على ما منحني إياه من همة العون والتوفيق والسداد "وأنا بنعمة ربك فحدث".

وصلى الله على سيدنا محمد نور الأبدان وضياؤها وطب القلوب ودوائها، أحب خلق الله إليه، كما لا يفوتني الذكر أن أتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الجليل إلى:

أستاذي الكريم "بخيرة بركان" الذي شرفني بقبوله الإشراف أولا والمتابعة ثانيا، وعلى التوجيهات والنصائح المقدمة، فكان نعم المشرف وجزاء الله ألف خير وأبقاه ذخرا وفخرا للجامعة والطالب.

إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم مني كل الشكر والعرفان على مجمل نصائحهم وتوجيهاتهم وانتقاداتهم التي ستنير مسارنا من قريب أو بعيد وإلى كل صديقاتي.

إهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى أطهر وجه على هذا الكون وأسمى قلب في هذا الوجود

إلى من أهدتني نور عينيها لأرى بهما الدنيا

إلى من غمرتني بعطفها وروتني بدموعها

إلى منبع صمودي وقوة وسر نجاحي

إلى نبع الحنان والعطاء: أمي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى روح أبي الطاهرة رحمه الله وجعل مثواه الجنة.

إلى الشموع التي تنير دربي، إلى إخوتي: جمال، نورالدين،، ناجي وأخواتي:

عزة، نوال، حكيمة، الذين أعانوني طوال حياتي.

إلى أعز وأغلى ملاك ابنة الغالي: ريتاج.

إلى كل أولاد إخوتي وأخواتي: سيد أحمد، سيف الدين، كمال وليد، عادل،

ماها، إيمان، عثمان، عبد الغني، عبد الرحمان، مجيد، زنيم، حمودة، أيمن

عماد، خديجة.

إلى كل من أعانني ولو بكلمة طيبة.

إلى كل الأصدقاء والأحباب، جزاكم الله خيرا.

فهـــرس المحتويات

فهـــرس المحتويات

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسية الزراعية

تمهيد 09

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية 10

المطلب الأول: ماهية السياسة الزراعية 10

المطلب الثاني: أنواع السياسات الزراعية 11

المطلب الثالث: أهداف السياسة الزراعية 13

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسات الزراعية 16

المطلب الأول: أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في السياسات الزراعية 16

المطلب الثاني: السمات العامة للسياسة الزراعية 17

المطلب الثالث: مضامين السياسة الزراعية 18

المبحث الثالث: تحليل السياسات الزراعية 22

المطلب الأول: علاقة السياسة الزراعية بالعلوم الأخرى 22

المطلب الثاني: مؤشرات ومعايير تحقيق سياسة الزراعية 22

المطلب الثالث: أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي 25

خلاصة 27

الفصل الثاني: الأمن الغذائي ومشكلة التبعية الغذائية في الجزائر

تمهيد 29

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للأمن الغذائي 30

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي أشكاله ومقوماته 30

المطلب الثاني: مفاهيم مرتبطة بالأمن الغذائي وأهميته 34

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة عليه 36

المبحث الثاني: أسس قيام الأمن الغذائي ومتطلبات الحد منه 41
المطلب الأول: أسس قيام الأمن الغذائي ومؤشراته 41
المطلب الثاني: أسباب انعدام الأمن الغذائي وآثاره السلبية 43
المطلب الثالث: متطلبات الحد من إشكالية الأمن الغذائي 46
المبحث الثالث: التبعية الغذائية في الجزائر 49
المطلب الأول: مفهوم التبعية الغذائية وعلاقتها بالسياسة الزراعية 49
المطلب الثاني: مؤشرات التبعية الغذائية وآثارها السياسية 52
المطلب الثالث: الفجوة الغذائية في الجزائر 57
خلاصة 61

الفصل الثالث: السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر بين سنة 2000-2014

تمهيد 63
المبحث الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 64
المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أهدافه وأسسه 64
المطلب الثاني: طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 66
المطلب الثالث: تمويل الفلاحة في إطار الوطني للتنمية الفلاحية ونتائجه 67
المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) 70
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي وأهدافه ونتائجه 70
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو وأهدافه 72
المطلب الثالث: تطور الإنتاج الزراعي وموارد قطاع الفلاحة خلال فترة 2000-2008 74
المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي وأهدافه 79
المطلب الأول: تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014 79
المطلب الثاني: ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي وعقود نجاعتها وقانون استغلال الأراضي الفلاحية 81
المطلب الثالث: تطور الإنتاج الزراعي وموارد قطاع الفلاحة خلال فترة 2009-2014 85
خلاصة 89
قائمة المراجع 91

قائمة الأشكال:

رقم	العنـــــوان	الصفحة
(1-1)	التشابك بين فروع السياسة الزراعية	15

قائمة الجداول:

رقم	العنـــــوان	الصفحة
(1-2)	تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2005-2011)	57
(2-2)	واردات الحبوب والسكر والحليب خلال الفترة (2000-2008)	58
(3-2)	تطور واردات بعض المواد الغذائية ما بين (2000-2008)	58
(4-2)	تطور واردات الحبوب والحليب والسكر من 2009 إلى 2014	59
(5-2)	تطور واردات بعض المواد الغذائية من 2009 إلى 2014	59
(6-2)	تطور أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر خلال الفترة (2000-2008)	59
(7-2)	تطور أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر بين 2009 و2012	60
(1-3)	تطور الإنتاج الزراعي بالجزائر (2002-2005)	69
(2-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	70
(3-3)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	73
(4-3)	تطور إنتاج الحبوب ما بين (2000-2008)	75
(5-3)	تطور إنتاج الحليب ما بين (2000-2008)	75
(6-3)	تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية ما بين (2000-2008)	76
(7-3)	تطور إنتاج اللحوم ما بين (2000-2004)	76
(8-3)	تطور اليد العاملة في الفلاحة ما بين (2000-2006)	77
(9-3)	تطور أعداد الحيوانات ما بين (2000-2008)	77
(10-3)	تطور بعض وسائل الإنتاج الفلاحي ما بين (2001-2008)	78
(11-3)	تطور إنتاج المحاصيل الزراعية من 2009 إلى 2014	85
(12-3)	تطور إنتاج الحليب من 2009 إلى 2014	86
(13-3)	تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 2009 إلى 2014	86
(14-3)	تطور اليد العاملة في الفلاحة ما بين 2009 و2014	87
(15-3)	تطور أعداد بعض الحيوانات ما بين 2009 و2012	88
(16-3)	تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي بين 2009 إلى 2012	88

مقدمـــة

مقدمة:

تعتبر الفلاحة والتبعية الغذائية في الوقت الراهن، أحد المواضيع الحيوية والحساسة التي تلقى اهتماما متزايدا من قبل الباحثين والدارسين، خاصة في حقل العلوم السياسية أو لاقتصادية، فالغذاء يعتبر من المقومات الأساسية للحياة التي لا يمكن الاستغناء عنها، وعدم توفره بالشكل المطلوب، يؤدي للفوضى وللاستقرار، بينما يسمح النشاط الفلاحي وتحقيق التنمية الفلاحية، بتوفير المواد الغذائية، وإشباع احتياجات السكان اللازمة منها.

ويعتبر توفير المنتجات الغذائية محليا، خاصة منها المنتجات الغذائية الأساسية، والمنتجات الفلاحية الواسعة الاستهلاك، عاملا مهما في مجال التنمية الاقتصادية للدول، فتحقيقها للاكتفاء الذاتي من هذه المواد، يجنبها اللجوء للاستيراد، ويمكنها من استعمال مواردها المالية في تمويل متطلبات التنمية في مختلف المجالات، فالسمة السائدة في الكثير من اقتصاديات بلدان العالم اليوم، هو اختلال التوازن بين احتياجات مواطنيها من المواد الغذائية، وقدرتها على إنتاج ما يسد تلك الاحتياجات، خاصة في ظل التحديات الدولية التي أصبحت فيها تجارة المواد الغذائية، من أهم ركائز الاقتصاد العالمي، وكون الغذاء اليوم، صار يستعمل كسلاح تستخدمه الدول المنتجة والمحتكرة للأسواق الخارجية، للضغط على الدول المستوردة، وفي فرض توجهاتها وخياراتها على الساحة الدولية.

وتعد مشكلة التبعية الغذائية، أحد أبرز المشاكل التي تواجه البلدان النامية بشكل عام والعربية بشكل خاص، وان اختلفت درجة معاناتها من بلد لآخر، والجزائر مثلها مثل باقي البلدان العربية، لا تزال تعاني من التبعية الغذائية خاصة في بعض المواد الأساسية، رغم أن تحسين الأمن الغذائي، كان من بين الثوابت الأساسية والرئيسية للسياسات الفلاحية الأولى التي تم تبنيها منذ الاستقلال، حيث استمرت التبعية الغذائية في طرح نفسها، بكونها من بين أكبر المشاكل التي واجهت السلطة.

ويكمن البعد الحقيقي لهذه المشكلة، كون الاعتماد المتزايد والمتسارع على المصادر الخارجية، لاستيفاء احتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية، جعل الدولة أمام تحد خطير ذو أبعاد سياسية، اقتصادية واجتماعية، أمام الاختلال الموجود في إشباع الطلب على الغذاء، بالاعتماد على الاستيراد، وعجز الإنتاج الفلاحي الوطني في ذلك، وتغطية هذا الاختلال في كل مرة، بعوائد الريع النفطي المعرضة للزوال.

ولقد تزامنت بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، بعد أن عرفت البلاد أزمة أمنية ومالية حادة، خلال سنوات التسعينات من القرن الماضي، تحسن الوضعية المالية للخزينة العمومية

وعودة الأمن تدريجيا، فجاءت السياسات الفلاحية المنتهجة خلال هذه الفترة، بإصلاحات وتدابير وأهداف حملت معها آمالا جديدة في تحقيق التنمية الفلاحية، وتفعيل دور الفلاحة في التنمية الوطنية.

إشكالية الدراسة:

تزامن مع وضع السياسات الفلاحية بداية من سنة 2000 ، ظروف داخلية ميزتها تفاقم الفجوة الغذائية في عدة سلع غذائية، ومواد فلاحية واسعة الاستهلاك، وهذه الدراسة، تسعى لتقييم السياسات الفلاحية المطبقة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 ، من حيث مدى تمكن الإنتاج الفلاحي المحلي، من إشباع الطلب المتنامي على المواد الغذائية ، دون اللجوء للاستيراد ، فجاءت بذلك الإشكالية على النحو الآتي:

إلى أي مدى استطاعت السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر من سنة 2000 إلي سنة 2014 في أن تتجاوز التبعية الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي؟

ولتوضيح الإشكالية أكثر، طرحنا الأسئلة الفرعية التالية:

1-هل تنحصر مشكلة التبعية الغذائية التي تعاني منها الدول النامية، بنقص فعالية قطاعها الفلاحي فقط؟

2-هل المخططات التنموية المطبقة بين سنة 2000 و2014 حققت زيادة في الإنتاج.

3-كيف ساهمت السياسة الفلاحية المطبقة بين 2000 و2014 في تقليص التبعية الغذائية للخارج؟

-فرضيات البحث:

وللإجابة على الإشكالية السابقة وعلى الأسئلة الفرعية، سيتم اختبار الفرضيات التالية:

ساهمت السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014، في تحسين نصيب الفرد من الغذاء، ولكنها فشلت في القضاء على التبعية الغذائية.

- لا تنحصر مشكلة التبعية الغذائية التي تعاني منها الدول النامية، بنقص فعالية قطاعها الفلاحي فقط، وإنما ترتبط كذلك بعوامل أخرى.

سمح تعدد البرامج التي جاءت في السياسة الفلاحية المطبقة بين2000 و2014، في تحقيق عدة مكاسب في مجال التنمية الريفية والتنمية الفلاحية.

-أسباب اختيار الموضوع:

تتنوع مبررات اختيار الموضوع بين الذاتية والموضوعية:

- أسباب الذاتية:

رغبة الباحث في دراسة موضوع السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية، ومحاولة الإلمام بمختلف جوانبه، خاصة مع التحديات التي تعرفها الجزائر.

- إظهار الإمكانات الفلاحية المختلفة التي تمتلكها الجزائر، أو لتي من خلالها يمكن معرفة مدى قدرة القطاع الفلاحي، على تلبية الطلب المحلي لبعض المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك.

-استعراض أهم المواد الفلاحية المصدرة والمستوردة، ومعرفة المواد التي حققت فيها الجزائر الاكتفاء الذاتي، إضافة لمعرفة نسبة وحصيلة المواد الغذائية، من المواد الكلية المصدرة والمستوردة.

-الأسباب الموضوعية:

الأهمية الجوهرية للسلع الغذائية في حياة الأفراد ، وتحمل الدولة لمسؤولية إشباعها، وكون تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي بالإنتاج المحلي، هو مؤشر أساسي لتقييم نجاعة السياسات الفلاحية التي تنتهجها.

نظرا لتغطية المواد الغذائية الأساسية، والمواد الفلاحية الواسعة الاستهلاك التي تستوردها الدولة، بالريع النفطي، وكون هذا الأخير معرض للزوال، وبالتالي ضرورة إيجاد حلول وبدائل لمعالجة مشكلة التبعية الغذائية لهذه المواد، لا سيما في ظل عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

- أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة، في كونها تسعى لاستعراض أبعاد مشكلة التبعية الغذائية بشكل عام، ومحاولة تحليل أسباب استمرار البلدان النامية من المعاناة منها.

- معرفة دور الدولة الريعية والمناخ السياسي الجزائر، في تنمية أو عرقلة التنمية الفلاحية، وتحقيق الاكتفاء الغذائي.

-استعراض مساعي الدولة، من خلال السياسات الفلاحية المطبقة في فترة الدراسة، ومن حيث مدى تمكنها من القضاء على الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، ومن حل المشاكل المتراكمة التي عرفها القطاع، والتي فشلت السياسات والإصلاحات السابقة في حلها.

وبشكل عام فإن هذه الدارسة، هي إثراء للمعرفة العلمية في مجال السياسات العامة بوجه عام، أو لاقتصاد الزراعي على وجه التحديد، وتدخل ضمن مساعي توسيع البحث العلمي في المشاكل التي تعرقل القطاع الفلاحي، وللحلول التي قد تسمح بتجاوز هذه المشاكل.

- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- تقييم السياسات الفلاحية المنتهجة، أو لاعتماد على الإنتاج الفلاحي الغذائي في فرع الحبوب، من حيث مدى استيفائه للطلب المحلي وتجاوزه للتبعية للخارج.

معرفة مدى تمكن السياسات الفلاحية المنتهجة في فترة الدارسة، ومن خلال البرامج والأهداف المتنوعة التي حملتها، من حل المشاكل المتراكمة التي يعاني منها قطاع الفلاحة، عدى التبعية الغذائية.

- تحليل أسباب استمرار معاناة البلدان النامية والعربية، بما فيها الجزائر، للتبعية الغذائية، ومدى مساهمة ميكانيزمات العولمة، والآليات والتغييرات الجديدة التي جاءت بها كتحرير تجارة المواد الغذائية، في تخفيض أو تقوية حجم تلك التبعية.

- حدود الدراسة:

تغطي الدراسة ، الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2014 ، وهي الفترة التي عرفت على المستوى الوطني إطلاق عدة برامج فلاحيه طموحه بدئا بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي تم توسيعه بإضافة البعد الريفي له سنة 2002، وذلك لبعث الحياة في الفضاءات الريفية خاصة المناطق المعزولة والمهمشة، ثم سياسة التجديد الفلاحي والريفي التي أطلقت سنة 2009، ولقد توفرت خلال هذه الفترة، عدة ظروف داخلية ملائمة لإنجاح هذه السياسات، مع عودة الاستقرار والأمن الداخلي، وانتعاش الخزينة العمومية، مع عودة ارتفاع أسعار النفط.

أما على المستوى الدولي، فإن أسعار الغذاء التي كانت منخفضة طوال عدة سنوات متتالية، عادت للارتفاع وبشكل حاد خلال سنتين 2007-2008، وخلالها انخفض مستوى المخزون العالمي من القمح والذرة، خاصة، وأدى ذلك لارتفاع عدد من يعانون من نقص التغذية، كما ازداد إجمالي جياع العالم، وعلى إثر هذه الأزمة، عقد مؤتمر الغذاء الثالث بروما في 5 جوان 2008 الذي شارك فيه رؤساء، وزراء من 181 دولة للتحاور حول القضية.

هذه الظروف الدولية، ساهمت في ازدياد اهتمام الدول المختلفة بموضوع الأمن الغذائي، فجاءت بذلك سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر التي أطلقت سنة 2009، بنية إحداث تغيير محسوس للقواعد الهيكلية لقطاع الفلاحة على المدى المتوسط، بالتقليل من نقاط الضعف التي تميز القطاع، ودعم نقاط قوته، بتفعيل دور مختلف الفاعلين الخواص والعموميين في ذلك، ومواصلة الاستثمار في البعد الريفي واعتباره كركيزة أساسية لهذه السياسة، لضمان تحقيق تنمية منسجمة، متوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، والسعي لحوكمة الفلاحة الوطنية.

المنهج المستخدم: إن طبيعة الموضوع تستدعي توظيف عدة مناهج مختلفة، لبلوغ الأهداف المرجوة من الدراسة

المنهج التاريخي: وهو المنهج المستخدم في دراسة التاريخ بمعناه العام، أو الذي يتمثل في دراسة الماضي بمختلف أحداثه وظواهره ، وما يشمل عليه من علاقات بين الأحداث والمتغيرات في الفترات الزمنية المختلفة، وبالذات العلاقات السببية المسؤولة عن تطور وتغير هذه الظواهر والأحداث عبر الزمن – المنهج التاريخي بذلك، يدرس الماضي لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، أما أهميته في هذه الدراسة، فتكمن في كونه يسمح بمعرفة تطور التبعية الغذائية في المنتوجات الزراعية، وكذا تطور السياسات الفلاحية، كما يسمح بمعرفة الأحداث التاريخية والسياسية، ومختلف الظروف التي أثرت على القطاع الفلاحي، وعلى مردوديته في كل مرحلة.

المنهج المقارن: يقوم على معرفة كيف ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف، وذلك من أجل التعرف على العوامل المسببة لحادث أو ظاهرة معينة، والظروف المصاحبة لذلك، والكشف على الروابط والعلاقات، أو أ وجه الشبه والاختلاف بين الظواهر وخلال هذا الدراسة، فإن هذا المنهج سيستعمل لمقارنة إنتاجية القطاع الفلاحي عبر السياسات الفلاحية المنتهجة، وما قدمته كل سياسة فلاحية جديدة من تحسين وتغيير، مقارنة بالسياسة التي طبقت قبلها.

–المنهج الإحصائي: هذا المنهج هو عبارة عن استخدام للوسائل الحسابية والرياضية، في تجميع البيانات والمعلومات المختلفة، ومن ثم تنظيم وتبويب تلك البيانات والمعلومات، عن طريق الأرقام والحسابات والعمليات المرتبطة بها، وكذلك تحليل وتفسير تلك الأرقام ووصفها، وبشكل يقدم فيه الباحث عدد من الاستنتاجات، أو التي توصل إلى الأهداف المنشودة في البحث وفي هذا العمل، فإن

هذا المنهج، سيسمح باستعمال الجداول البيانية، أو احتساب النسب المئوية لمعدلات الإنتاج، ولحجم الفجوة الغذائية في فرعي الدراسة.

أسلوب تحليل المضمون: يعتمد هذا الأسلوب على الوثائق الرسمية، الإحصائيات والدراسات الميدانية، وتحليلها بطريقة واقعية دون أي تحيز شخصي من قبل الباحث ويسمح أسلوب تحليل المضمون في هذه الدراسة، بتحليل السياسات الفلاحية المتبعة، ولمختلف البرامج والمضامين التي جاءت بها.

-أدوات الدراسة السابقة

1- كتاب فوزية غربي بعنوان: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر استعرضت الكاتبة، الإمكانات الفلاحية للدول العربية، ودورها في تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، أو إبراز أهمية التنمية الزراعية كركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية للدول النامية، كما ركزت الباحثة على الجزائر كدراسة حالة، وتطرقت للسياسات الفلاحية المنتهجة منذ الاستقلال لغاية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتوقفت الدراسة بذكر أهم العوائق التي يعاني منها قطاع الفلاحة.

2- دراسة للباحث صاحب يونس بعنوان "السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر تطرق الباحث لموضوع السياسة الفلاحية المتبعة من 2000 إلى 2014، حيث استعرض في البداية، الإمكانيات المختلفة التي تزخر بها الدولة في قطاع الفلاحة، ثم تناولت مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، ولتطور الإصلاحات المختلفة التي عرفها القطاع منذ الاستقلال، لتنتقل بعدها للحديث عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وفيه تناولت الإطار القانوني والمالي للمخطط، وكيفية تنفيذه، ثم تطبيقه في الميدان العملي، وقد خلص الباحث لنتيجة مفادها أن الدولة، تملك من الإمكانيات ما يسمح لها بتنمية قطاع الفلاحة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتم، دون إنعاش وتنمية باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وبشكل عام، يمكن القول بأن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفلاحة، وعلاقته بالتبعية الغذائية أو الاكتفاء الذاتي، ركزت أكثر على الإنتاج الفلاحي وسبل تطويره، دون الربط بين مردودية القطاع، بالإدارة السياسية، ولتأثير المناخ السياسي على نجاعة السياسات الفلاحية التي تم تبنيها.

صعوبات البحث:

- النقص الكبير في المصادر العلمية التي تطرقت للسياسات الفلاحية في الجزائر، خاصة تلك التي تناولت للسياسات الفلاحية التي أطلقت في فترة الدراسة 2000-2014، وأن أغلب الكتب التي تطرقت لدراسة قطاع الفلاحة بالجزائر، هي كتب قديمة.
- المعلومات الإحصائية، خاصة الإحصائيات المتعلقة بالواردات والصادرات.
- التضارب في الأرقام والإحصائيات.

عرض خطة البحث:

للقيام بدراسة موضوع بحثنا هذا والذي عنوانه السياسة الزراعية ودورها في القضاء علي التبعية الغذائية من سنة 2000 إلي سنة 2014.قمنا بتقسيم الدراسة إلي ثلاثة فصول. حيث خصصنا الفصل الأول لدراسة السياسة الزراعي هو تطرقنا فيها إلي تعريف السياسة الزراعية وأهدافها ومؤشراتها، أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى دراسة الأمن الغذائي فقمنا بتعريف الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة عليه ومتطلبات الحد منه، أما الفصل الثالث، فقد تناولنا دراسة السياسات الزراعية المطبقة في الجزائر ما بين سنة 2000 و2014.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسية الزراعية

تمهيد:

تعد السياسات الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها الدول العربية لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية فهي الحلقة التي تربط بين استراتيجيات التنمية والخطط اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في إطار تنمية زراعية مستدامة، وتتجسد السياسات الزراعية في مجموعة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وسنتناول في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للسياسة الزراعية من خلال ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسات الزراعية.

المبحث الثالث: تحليل السياسات الزراعية.

المبحث الأول: ماهية السياسة الزراعية

للسياسة الزراعية دور مهم في نمو وتطور القطاع الزراعي في البلدان النامية نظرا لما يشكله هذا القطاع من أهمية نسبيه عالية في اقتصادياتها القومية وذلك من خلال إجراءاتها التي تؤثر في تخصيص الموارد واستخدامها في ظل أوضاع ندرة موارد القطاع الزراعي، وقد عمدت بعض البلدان إلى استخدام سياسات معينة لتنظيم نشاطاتها الاقتصادية، تعرف بالسياسة الاقتصادية، التي تتفرع بدورها إلى سياسات أخرى، من ضمنها السياسات الزراعية وهذه الأخيرة تختلف من بلد إلى آخر وفقا لطبيعة ومنهجية تلك الاقتصاديات.

المطلب الأول: ماهية السياسة الزراعية

سيتم أولا تعريف بعض المفاهيم التي لها علاقة مباشرة بالسياسة الزراعية، قبل التطرق لتعريف هذه الأخيرة.

تعريف السياسة:

هي عملية عامة تتفاعل فيها قوى وجماعات مختلفة ومتصارعة، وهي ظاهرة توزيع القيم على الأفراد والمواطنين، داخل كل تنظيم سياسي.

تعريف الزراعة:

هي مجموعة الأنشطة الهادفة لتحويل الوسط الطبيعي، لفائدة الإنتاج النباتي والحيواني والنافعة للأفراد[1].

تعريف السياسة الاقتصادية:

هي عبارة عن خطة محددة، تستهدف هدف معين في فترة زمنية معينة، كما قد تستهدف مجموعة من الأفراد، فقد تستهدف السياسة الاقتصادية تحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال التحكم في عمليتي التضخم والانكماش، بواسطة التحكم في التغيرات الإنتاجية، والتغيرات في القدرة الشرائية للعملة الوطنية، كما قد تستهدف السياسة الاقتصادية، تحقيق التنمية الاقتصادية بزيادة الناتج القومي الفردي، بما يحقق أعلى مستوى معيشة للأفراد[2].

تعريف السياسة الزراعية:

توجد عدة تعاريف للسياسة الزراعية ومن جملة هذه التعاريف ما يلي: [3]

[1]- وضاح زيتون، المعجم السياسي، عملن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006، ص 15.

[2]- أبو الوفاء عصام وعلي يوسف خليفة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، 1975، ص 349.

[3]- حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت، دار النشر اللبناني، 2007، ص 345.

تعرف السياسة الزراعية بأنها مجموعة التدابير والإجراءات التي تتبناها الحكومة، لحماية القطاع الزراعي، من الواردات ولرفع مداخيل المزارعين، يركز هذا التعريف على أهمية تحقيق القطاع الزراعي للاكتفاء الذاتي، بحيث لا تضطر الدولة للاستيراد، كما أشار لأهمية تشجيع الفلاحين من خلال الرفع من مداخلهم ولكن الدولة من خلال السياسة الفلاحية التي تضعها لا تكتفي فقط بمجرد السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أشار التعريف وإنما تتضمن أهداف أخرى، لا تقل أهمية، كتوسيع دور القطاع الفلاحي حتى الناتج الإجمالي المحلي، والمحافظة على استدامة الموارد الطبيعية، وتوفير المواد الأولية لقطاع الصناعة وغيرها.

كما تعرف السياسة الفلاحية بأنها مجموعة من الإجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير اكبر قسط من الرفاهية للمستغلين في قطاع الزراعة، وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته، فالسياسة الزراعية يجب إن تهدف إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمستغلين في الزراعة، فإذا لم يتحقق ذلك فإنها ناقصة في أهدافها أو في الوسائل المختارة، بتحقيق تلك الأهداف أو أن تطبيقها جرى في ظروف غير ملائمة.

مفهوم عام للسياسة الزراعية:

من الصعب تحديد مفهوم السياسة الزراعية من حيث احتوائها على أهداف معينة، وأدوات محددة لتحقيقها، نظرا لغياب التفاصيل التشريعية لخطط التنمية الاقتصادية في كثير الدول، ويستدل على أهداف ووسائل تنفيذ السياسات الزراعية، من المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي، وما يتاح من خطط تنموية وبناء على ذلك يمكن تعريف السياسة الزراعية بأنها " احد أشكال السياسة الاقتصادية التي تنصرف إلى القطاع الزراعي من اجل تحقيق هدف قوى أو هدف قطاعي".[1]

المطلب الثاني: أنواع السياسات الزراعية

بشكل عام يمكن تصنيف السياسات الزراعية، الموجهة لتنمية القطاع الزراعي ولتجاوز مشاكله إلى:

1- سياسة التوجيه الزراعي:

تسود بشكل واضح بين الدول الرأسمالية وتجمع بين مبدأي الحرية الاقتصادية، والتدخل الحكومي، ويعتبر تحسين فعالية النشاط الفلاحي، الهدف الرئيسي لهذه السياسة، ولا تتدخل الحكومات إلا إذا كان

[1]- صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة المواد الغذائية الأساسية، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 17.

التدخل ضروريا لخدمة هذا الهدف، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا، بزيادة الفائض الاقتصادي في الفلاحة، ومن خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثروة الصناعية.[1]

تسمح هذه السياسة بجعل القطاع الزراعي قطاعا ريادي في الاقتصاد الوافي، كما أنها تخدم التنمية الاقتصادية الشاملة للدولة، باعتبار أن العوائد التي تنجم عن الفلاحة، يتم استثمارها في الصناعة وباقي القطاعات الأخرى.

2- سياسة الإصلاح الزراعي:

يعني مفهوم الإصلاح لغويا، رنق وترسيم ما هو موجود فعلا، بغية تطبيقه أو تحسينه، فهو بذلك تعديل في بعض التفاصيل، أو القضاء على خطأ من الأخطاء في نظام سياسي واجتماعي قائم، دون المساس بجذوره أو أصوله، فالإصلاح تعديل غير جذري في شكل الحكم، أو العلاقة الاجتماعية والإنتاجية، أما الإصلاح الزراعي فيعني إجراء تعديلات وتغييرات في النظام الزراعي، من اجل زيادة إنتاجيته، وتوفير موارد مالية من قطاع الفلاحة لاستثمارها في عملية التنمية القومية، كما يعمل الإصلاح الزراعي، على تنمية الظروف الاجتماعية والمعيشة للفلاحين.[2]

لقد أخذت دول كثيرة بالإصلاح الزراعي، في صور متعددة وعلى أوضاع مختلفة، ومن أمثله ذلك، رومانيا على مرحلتين سنة 1984 وسنة 1924، اليونان على ثلاث مراحل، الهند وبولونيا، ايطاليا، ثم أخذت هذه التطبيقات تختلف قوة وضعفا وتدرجا بين الدول، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وكان الإصلاح الزراعي في الماضي، مجرد عمل اجتماعي مجرد من أهدافه، حيث حصل الفلاحون في دول أوربا الترقية والمكسيك مثلا، في فترة ما بين الحربين على الأرض وحدها، دون أن يحصلوا على الوسائل التي تمكنهم من العمل فيها، إلى أن ظهر فيما بعد ولاسيما في أمريكا، مفهوم جديد للإصلاح الزراعي ينادي بسياسة شاملة، لا تقتصر على تقديم فرصة تملك قطعة أرض فحسب، بل يشمل أيضا مختلف الإجراءات لمساعدة الفلاحين، عن طريق منحهم ضمانا اكبر في حالة التملك، كذلك منحهم القروض، وكذا تقديم التسهيلات التسويقية، والخدمات الاستثمارية، ولقد نمى المفهوم أكثر خلال الحرب الباردة كرد فعل لتحدي الشيوعية، وفي الغالب يعتبر الهدف الاقتصادي من الإصلاحات الزراعية، تجاوز علاقات الإنتاج القديمة وتشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي، بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد فرع من التوازن في الاستثمار بين الزراعة والصناعة.

[1]- فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2010، ص 110.

[2]- عبد الرزاق الهلالي، المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، دون سنة، ص 39-40.

3- السياسة الثورية الزراعية:

يعبر مصطلح الثورة عن التغيير الشامل والكامل، الذي يحدث عندما تصبح القوى القديمة على اختلاف أنماطها وأشكالها غير قادر على مواجهة ومواكبة متطلبات المجتمع القائمة، وهي بذلك تتطلب ثلاث عمليات لقيامها:

- تغيير صور الهرم الاجتماعي.
- إحلال علاقات اجتماعية جديدة، محل العلاقات الاجتماعية القديمة.
- تبديل شكل ومضمون السلطة السياسية.

أما الثورة الزراعية كواقع فتعني زيادة كبيرة في متوسط الإنتاج الفلاحي، كما تشير الثورة الزراعية، لفترة يتجاوز فيها الإنتاج الزراعي وبفرق واسع، التطور الديمغرافي. طبقت سياسة الثورة، في الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، والتي قامت بإعادة ملكية الأرض إلى الشعب، لخدمتهم بأنفسهم، غير أنها عرفت الفشل في معظمها، نظرا لتغليب الجانب السياسي على الضرورات الاقتصادية، ومن حيث الإفراط في المزايا المقدمة للعمال، لكسب تأييدهم للنخبة الحاكمة.

وهناك من الدول التي تثبت النظام الاشتراكي في فترة السبعينات، من طبقت سياسة فلاحية أخرى، جاءت في نفس المرحلة التي طبقت فيها الثورة الزراعية، والتي عرفت بسياسة الثورة الخضراء. وتعني الثورة الخضراء الاستخدام الواعي للموارد الزراعية والاقتصادية المتاحة بتطبيق الأساليب التكنولوجية المتقدمة في الزراعة، بغرض زيادة الإنتاج وتحسين الوضع الغذائي، ويمكن تحقيق هذا الهدف بأحد الأسلوبين التاليين أو كلاهما:

أ- الاستخدام الأفقي للموارد الزراعية، بالتوسع في الوقعة الزراعية عن طريق استصلاح الأراضي.

ب- الاستخدام الرأسي للموارد الزراعية، بالاستثمار أكثر في نفس الوقعة الزراعية المتاحة، بتكثيف استخدام التكنولوجيا المتقدمة، للرفع من مردوديتها الإنتاجية. [1]

المطلب الثالث: أهداف السياسة الزراعية

تهدف السياسة الزراعية بآلياتها المختلفة إلى تحقيق اكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية للأفراد المجتمع الزراعي، إذ هي المعيار الأساس لنجاح تلك السياسة ويمكن تحديد أهداف السياسة الزراعية بما يأتي:

[1]- فوزرية غربي، مرجع سابق، ص 111.

1- تحقيق الجدارة الإنتاجية:

ويعني هذا الهدف جميع الموارد الزراعية الحالية اللازمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية، كما ينطوي أيضا على هدف زيادة القيمة النقدية للصادرات الزراعية لما في ذلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

2- ارتفاع حجم الصادرات الزراعية:

إن من أهداف السياسة الزراعية زيادة كمية السلع والغلات الزراعية التي تصدر إلى خارج البلاد، وهذا ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يستلزم دراسته قوى العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية، وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات ومدى التنافس بين المنتجات الزراعية الوطنية والأجنبية ومن ثمة التركيز على إنتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية.

3- عدالة التوزيع:

إن عدالة توزيع الدخول هو هدف اجتماعي من أهداف السياسة الزراعية، وتعني عدالة توزيع الدخول محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخول ومستويات المعيشة ووضع حدود لمستوى معيشة الفرد، والعدالة التوزيعية تعني أيضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الاقتصادية بين مختلف فروع النشاط الاقتصادي، وهذا يتحقق عندما تتساوى قيمة الناتج الحد للعناصر الإنتاجية (العمل ورأس المال، الأرض) في كافة محاور النشاط الاقتصادي.[2] وهناك أهداف أخرى فرعية للسياسة الزراعية أهمها:[3]

1- زيادة الموارد الزراعية المتاحة وصيانتها والحفاظ على قدرتها الإنتاجية وترشيد استخدامها وتجنب الفقد النوعي والكمي فيها.

2- زيادة حصيلة الصادرات الزراعية.

3- محاربة الفقر الريفي.

4- توفير فرص العمل.

5- الوفاء باحتياجات المنشآت التصنيعية الزراعية.

6- تحسين استجابة القطاع الزراعي لقوى السوق.

7- إدخال الأساليب التقنية الحديثة في الإنتاج والتسويق.

---

[1]- أبو الوفاء عصام وعلي يوسف خليفة، مرجع سابق، ص 356.

[2]- المرجع نفسه، ص 364.

[3]- أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 53.

8- تطوير العلاقات المؤسسة للنشاط الإنتاجي الزراعي.

9- تطوير الإنتاج الحيواني.

10- تطوير نظم الزراعة الجافة.

ومما لا شك فيه أن نجاح السياسات الزراعية في تحقيق أهدافها لا يتوقف على تخطيط وتنفيذ تلك السياسات فقط بل على مدى تكامل وتنسيق هذه السياسات مع بعضها من ناحية ومع السياسات الأخرى في المقتصد الوطني من ناحية أخرى، وبالتالي فإن نجاح السياسة الزراعية في مجال معين لا يتوقف فقط على تلك السياسة بل يؤثر ويتأثر بمدى نجاح تخطيط وتنفيذ السياسات الأخرى بل أن مواجهة بعض المسائل الزراعية مثل انخفاض الغلة الغذائية قد يتوقف على بعض السياسات الأخرى مثل سياسة الموارد الأرضية والمائية وسياسة مستلزمات الإنتاج الزراعي. ويمكن النظر للسياسة الزراعية على أنها تتكون من العديد من السياسات الفرعية التي تتداخل وتتشابك معا، وفي نفس الوقت فإن السياسة الزراعية نفسها تعتبر سياسة فرعية للسياسة العامة على المستوى الوطني، ويوضح الشكل (1) أنه يوجد تداخل وتشابك وتفاعل بين الفروع المختلفة للسياسة الزراعية وهذا التداخل يدل على الأنشطة المشتركة للسياسات، كما أن هذا التفاعل يعتبر شرط ضروري لفهم طبيعة السياسات الزراعية حيث أن أي تغير في إحدى هذه السياسات سوف يؤثر على بقية السياسات الأخرى، والتي بتغييرها تؤدي لتغيير السياسة الأولى وهكذا فيما يمكن تسمية بالأثر المرتد ولوضع سياسة زراعية فعالة فإن المعارف الخاصة بعلوم الأراضي المحاصيل، الحيوانات المزرعة، التسويق التمويل، وغيرها تكون مطلوبة ولكن من المهم جدا فهم كيف يعمل النظام الزراعي وفهم العلاقات بين هذه العلوم وبعضها.

الشكل رقم (1-1): التشابك بين فروع السياسة الزراعية

المصدر: أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 53.

المبحث الثاني: الإطار النظري للسياسات الزراعية

المطلب الأول: أهم العوامل والمتغيرات المؤثرة في السياسات الزراعية

يمكن حصر وتصنيف أهم هذه العوامل والمتغيرات في أربع مجموعات رئيسية هي:

أولا: العوامل الاقتصادية: وتتمثل في:

1- الميزانية النقدية المحلية.

2- الميزانية النقدية الأجنبية.

3- ميزان المدفوعات.

4- الاستثمارات الزراعية.

5- التكاليف الإنتاجية الزراعية.

6- الأسعار المتوقعة للصادرات والواردات.

7- مدى توافر الاحتياجات التمويلية اللازمة.

8- الضرائب الزراعية.

9- مدى توافر مستلزمات الإنتاج الزراعي.

10- مستوى صيانة والحفاظ على الموارد الزراعية المتاحة.

ثانيا: العوامل الإدارية: تتمثل في:

1- مدى التناسق والتعاون بين الوزارات والأجهزة والجهات الإدارية المختصة والمسؤولة عن تصميم وتنفيذ السياسات.

2- التركيب المحصول والدورة الزراعية.

3- القوانين والتشريعات الزراعية.

4- ضبط حسابات وسجلات الزراعة.

5- مدى توافر المباني الإدارية اللازمة والمناسبة.

6- مدى اقتناع القيادات الإدارية المسؤولة بأهمية التدريب والبحوث والإرشاد.

ثالثا: العوامل التكنولوجية الزراعية: تتمثل في:

1- مدى كفاءة العمليات والأجهزة التسويقية.

2- أساليب الاستغلال الزراعي المتبعة.

3- مدى توافر المخازن ووسائل النقل اللازمة.

4- مشروعات الري والصرف.

5- مشروعات حماية ووقاية المزروعات والحيوانات

6- الطاقة الإنتاجية التصنيعية المحلية لمستلزمات الإنتاج الزراعي.

4- عوامل اجتماعية: تتمثل في:

1- مستوى التعليم الزراعي ونسبة الأمية بين المزارعين.

2- درجة وعي العيادات المحلية.

3- مستوى الفقر في الريف.

4- مدى ثقة المزارعين في المؤسسات التمويلية الزراعية وجهاز الإرشاد الزراعي والبحوث الزراعية والأجهزة والمؤسسات المحلية الأخرى.[1]

المطلب الثاني: السمات العامة للسياسة الزراعية

لا بد للسياسة الزراعية كجزء من سياسة اجتماعية واقتصادية متكاملة أن تتصف وتعمل على تحقيق ما يلي:

أ- الكفاءة: وتعني

1- تنمية الموارد الطبيعية والزراعية المتاحة واستغلالها الاستغلال الأمثل.

2- مراعاة الجودة الاقتصادية والميزة التنافسية في الاستفادة من هذه الموارد .

ب- الديمومة: وتعني

1- إدارة الموارد الزراعية وخاصة التربة والمياه والغذاء النباتي بطريقة تضمن حمايتها وتنميتها حيثما كان ذلك مجديا من الناحية الاقتصادية، واستدامة إنتاجها على المدى البعيد.

2- كون الإجراءات الهادفة إلى تعزيز التنمية الزراعية قابلة للاستمرار على المدى البعيد دون أن تشكل عبئا على موازنة الدولة.

3- توفر الاستقرار والمناخ الاستثماري الملائم للقطاعين العام والخاص من خلال التطوير والتحديث المستمر للتشريعات ذات العلاقة بالقطاع الزراعي بما يلي الاحتياجات المتغيرة للتنمية الزراعية.

4- تأمين السلع الغذائية للمستهلكين باستمرار وبكميات كافية ونوعيات مناسبة.

ج- العدالة: وتعني

1- تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي ما بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وداخل القطاع الزراعي نفسه.

[1]- أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص 68.

2- توفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتكافئة لجميع العاملين في النشاطات الاقتصادية الزراعية، وخاصة أولئك العاملين في مجال الإنتاج الزراعي وبالتحديد صغار المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر أساسي لدخولهم.

3- زيادة دخول المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، ورفعها لمستويات تتحقق فيها العدالة وتكفل بالتالي تحسين مستوياتهم المعيشية.

المطلب الثالث: مضامين السياسة الزراعية

مهما اختلفت السياسات الفلاحية فيما بينها، فهي تتضمن مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بالاستثمار والتمويل، والبعض الآخر بالأسعار والضرائب، كما يتعلق البعض الآخر، بالبحث العلمي والإرشاد، ونقل التكنولوجيا، وكلها تعتبر مكونات وعناصر للسياسات الفلاحية، أو بالأحرى سياسات فرعية لها.

ومهما اختلفت هذه السياسات الفرعية، إلا أنها تؤثر كل واحدة في الأخرى وتتفاعل معها، حيث لا توجد سياسة فلاحية فرعية مستقلة بحد ذاتها، يمكن الاكتفاء بالاعتماد عليها فقط، وعليه تتمثل أهم السياسات الفلاحية الفرعية في:[1]

1- السياسة السعرية الزراعية:

ويقصد بها مجموع الإجراءات، القرارات والقوانين، التي تؤدي إلى تكوين هيكل الأسعار في شتى المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، فهي تؤثر في كل من الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، ومن ثم في مستوى المعيشة، وتلك هي المحاور الأساسية للأمن الغذائي، حيث من خلالها، يمكن التعرف على متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية المهمة، ومستوى الاكتفاء الذاتي، أو المستوى الغذائي للفرد، وهي تستخدم ضمن مجموعة من الإجراءات اللازمة للإصلاح الاقتصادي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية في قطاع الفلاحة.

ويعتبر التدخل في تحديد الأسعار الزراعية، من أكثر أدوات السياسة الفلاحية فعالية على المدى القصير، من أجل التأثير في القدرة الشرائية للمستهلكين، ومستوى دخول المنتجين الزراعيين، واقتصاديات المناطق الريفية، علما أن السياسة السعرية الزراعية، تأخذ عدة أشكال عند التطبيق، تختلف تبعا لخصوصيات كل دولة واقتصادياتها، حيث تؤدي التقلبات الكبيرة في الأسعار، لعدم استقرار الإنتاج الزراعي، إضافة لعدم استقرار دخول المنتجين الزراعيين، أو إمكانية التأثير سلبيا في الاستثمارات الزراعية، ويمكن بذلك حصر أهم أهداف السياسة السعرية الزراعية في:

[1]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 118-126.

- تحقيق الاستقرار في دخول المزارعين، نتيجة عدم تعرض الأسعار للتقلبات، أو اتسامها بالاستقرار، وتحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.
- الحفاظ على مستويات معيشية مقبولة، تبعا للدخول المتاحة.
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين القطاع الفلاحي، وغيره من القطاعات الأخرى.
- تعديل هيكل الصادرات والواردات، بما يتفق وتحسين مي ا زن المدفوعات.
- تحقيق الترابط والتكامل، بين الفلاحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

وتتباين إجراءات ووسائل تنفيذ السياسة السعرية من دولة لأخرى، وحسب الظروف الداخلية التي تعيشها، وتتمثل أهم هذه الإجراءات والوسائل التي يتم الاعتماد عليها في:

- تحديد سعر ثابت للمنتج مع ضمان أسعار دنيا، وفي هذه الحالة تقوم الدولة، بتحديد أسعار المنتج مسبقا، وربما تضع حد أدنى لضمان حصول الفلاح على السعر المجزي، وهو ما يستلزم شراء الدولة للكميات التي يعرضها الفلاح في السوق، أو التي لا يستطيع بيعها بسعر أعلى من سعر السوق الذي حددته الدولة.
- تحديد أسعار إجبارية للمنتج، وتكون هذه الأسعار معلومة مسبقا، ويقتصر دور الدولة على ضمان الأخذ بهذه الأسعار.
- ضبط إجراءات تحديد الأسعار للمستهلك، وتقييد الأسعار العليا حتى يكون السعر في متناول.
- المستهلك، من أجل تخفيف أعباء المعيشة على المواطن.
- إجراءات دعم مستلزمات الإنتاج، لتشجيع زيادته.

وتتميز السلع الزراعية عن باقي السلع الأخرى، بكونها تتأثر بجملة من المتغيرات والعوامل، والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على أسعارها، ويمكن حصر أهم العوامل المؤثرة على أسعار المنتجات الزراعية في:[1]

- ظروف عرض المواد الأولية، والتي تؤثر على أسعار المواد الغذائية المصنعة، كما تتأثر الإنتاجية بعوامل أخرى مثل حالات الطقس، المعروض من الغلة المحصودة، الأمراض، حجم المواد الغذائية المستوردة، أو الإنتاجية المنخفضة من المنتجات الزراعية، تؤدي إلى تقليل المعروض منها في الأسواق المستهدفة، وهو ما يفرض لاحقا ارتفاع أسعارها.
- ظروف الطلب بما فيها الدخل، الأسعار العامة، أذواق وتفضيلات المستهلك، حجم الطلب على سلعة معينة دون أخرى في فترة معينة.

[1]- محمد عبيدات، التسويق الزراعي، عمان، دار وائل للنشر، 2000، ص 107-108.

- الأنشطة التسويقية والخدمية، والتي قد تضيف تكاليف وفوائد للصنف الغذائي على أسعار المواد الغذائية ورفعها، خاصة في حالة عدم وجود بدائل مقنعة للمستهلك المستهدف.
- يمكن أن تؤثر قرارات الحكومة كذلك على الأسعار، من خلال إتباع سياسة دعم الأسعار، أو ضبط الكميات المعروضة.

وبصفة عامة، فإن السياسة السعرية تشمل كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة، التي تؤثر في هيكل الأسعار، وتعتبر كل من التكاليف، الضرائب، الدعم، الإعانات والتوزيع من أهم أدوات السياسة السعرية.

2- السياسة التسويقية:

ويقصد بها مجموعة الإجراءات الزراعية المتناسقة، والتي ترسم في شكل مجموعة من البرامج لتحقيق هدف معين، خلال فترة زمنية معينة، تنفذ خلالها هذه البرامج، وتشترك هذه السياسة، في الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، حيث تسعى لتحقيق عائد مجزي للمنتج، وتوفير السلع التي تتناسب مع مستويات دخول الأفراد، وذلك في إطار عملية تسويقية كفؤة، تعمل على الحد من الوسطاء، وتنظيم الأسواق وتطويرها.[1]

كما يعرف التسويق الزراعي، بأنه ذلك النظام المرن، الهادف إلى تسهيل تدفق السلع الزراعية، الغذائية أو الخدمات المرتبطة بها، من أماكن إنتاجها إلى أماكن استهلاكها، بالأوضاع والأسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة، من كافة أطراف العملية الزراعية.[2]

ومن المعروف أن المستهلك، يسعى في أغلب الأحيان إلى الحصول على سلعة زراعية أو غذائية، ذات قيمة ونوعية عالية من جهة، وبأسعار معقولة من جهة أخرى، بينما يسعى المزارعون أو الوسطاء إلى بيع السلع بأعلى الأسعار، وتحقيق أكبر قدر من الربح، بذلك يكون دور التسويق الزراعي منصبا على تنظيم وتسهيل كافة الأنشطة، المؤدية إلى إيجاد حالة من التوازن بين مصالح أطراف عملية التبادل الزراعية، سواء المزارعين والوسطاء أو المستهلكين، وتتولى المهام التسويقية، مجموعة من الأجهزة والتنظيمات، مثل المشروعات التجارية المستقلة، أو التعاونيات الزراعية، أو التعاضديات والمشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة، وكذلك الشركات المختصة ذات الطابع العالمي.

وعليه تتلخص أهداف السياسة التسويقية الزراعية في:

[1]- سيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000، ص 166.

[2]- محمد عبيدات، مرجع سابق، ص 18.

أ-رفع معدلات التنمية الاقتصادية والفلاحية، وضمان الاستقلال الوطني برفع نسب الاكتفاء الذاتي، وتنويع الإنتاج.

ب-تحسين مستوى المعيشة، من خلال زيادة الناتج الاجتماعي الحقيقي، ويأتي ذلك، من خلال تشجيع استخدام التكنولوجيا، وتنمية الموارد الاجتماعية، وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.

ج-السعي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال العمل على استقرار الأسعار الزراعية، وتفعيل التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة استخدام عنصر العمل.

3- السياسة الهيكلية:

هي تلك السياسة الموجهة للجانب الهيكلي البنائي للقطاع الفلاحي، وتهدف لتشجيع التغير في حجم المشاريع الزراعية أو تنظيمها، وتحدث التغيرات الشديدة الأثر على القطاع الفلاحي، والتي تمس الجانب الهيكلي، خلال عملية التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الحديثة، وعند إحداث التغيير الفني، الذي يغير علاقات المدخلات والمخرجات لنظام زراعي قائم، أو تغيير أنماط الملكية الزراعية.

ومن بين أهم المجالات التي تتدخل فيها السياسة الزراعية الهيكلية، ما يتعلق بتسيير الموارد المائية والملكية العقارية، وكل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية والسياسية، إضافة للاهتمامات البيئية وسبل المحافظة عليها.

المبحث الثالث: تحليل السياسات الزراعية

المطلب الأول: علاقة السياسة الزراعية بالعلوم الأخرى

للسياسة الزراعية ارتباطات كثيرة بالعلوم الأخرى وذلك لما للزراعة بوصفها قطاعا زراعيا مهما في الاقتصاد الوطني فهذا يعني عدم إمكان الفصل بين البرامج والسياسات الزراعية والبرامج والسياسات الاقتصادية العامة، ومن الخطأ الشائع أن يتصور البعض أن السياسة التي تنتجها الدولة نحو الزراعة منفصلة عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، لأن ما ينفق على برامج تطوير المشاريع الزراعية ربما ينفق من الزراعة وربما تشترك بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى في الإنفاق عليه، كذلك العاملون في القطاع الزراعي هم أساسا ساهموا في بناء الاقتصاد الوطني من خلال ما قدموه من إنتاج السلع دواء سلعا استهلاكية كانت أم إنتاجية، من هذا ندرك مدى قوة الترابط بين قطاع الزراعة وبين الاقتصاد الوطني، فإذن لا بد من دراسة الاقتصاد العام ومبادئه حين وضع آليات السياسة الزراعية وذلك لكي تكون تلك الآليات مبنية على أساس نظري مشين وليس حالة من حالات الارتجال والحدس والتخمين.

وللسياسة الزراعية صلة بموضوعات أخرى منها علم النفس، أن هناك حاجة إلى دراسة مستفيضة لكل من المنتج والمستهلك من حيث السلوك والتصرفات والمؤشرات التي يستجيب كل واحد منهما لها أكثر من غيرها مما لها الأثر الكبير في بناء برامج السياسة الزراعية وفقا لهذه المؤشرات.

وكذلك نجد علاقة علم الاجتماع وصلته بالسياسة الزراعية حيث أن دراسة تكوين المجتمع وتركيبة أفراده والعلاقات الاجتماعية التي تسود في هذا المجتمع وما أهداف وطموحات كل فرد في المجتمع وما يصبو لتحقيقه في صيانة كلها أمور تتعلق بالمشاريع التي يود السياسي القيام بها، وكذلك مدى الترابط الموجود بين الدولة والفرد عند القيام بتنفيذ القرارات التي تتخذها الدولة في صالح المجتمع التي من المحتمل أن تتعارض وتتضارب بعضها ما يصبو إليه الفرد نفسه.[1]

المطلب الثاني: مؤشرات ومعايير تحقيق سياسة الزراعية

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة بالنسبة للدول على مر التاريخ، وتطورها مرتبط بمدى نجاح السياسة الزراعية المطبقة، ولمعرفة ذلك، وجب علينا معرفة المؤشرات التي تساعدنا على تقييمها والتي جاءت على النحو التالي:

[1]- الموسوي رحمان حسن، الاقتصاد الزراعي، عمان، دار أسامة للنشر، 2012، ص 200-201.

1- معدل النمو:

ويتم حساب الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي وذلك بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي} = \frac{\text{قيمة الإنتاج الزراعي في سنة المقارنة}}{\text{قيمة الإنتاج الزراعي في سنة الأساس}} \times 100$$

2- الاستثمار:

هناك عدة مؤشرات تقيم حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي وغير الزراعي للوقوف على واقعه، وبالتالي تساعد على وضع السياسات وعلى صياغتها وفقا لواقع الاستثمار ومن بين هذه المؤشرات:

معدل نمو الاستثمار العام والخاص بالقطاعات الزراعية وغير الزراعية.

نسبة رأس المال إلى الناتج ونسبة رأس المال المستثمر إلى الناتج في كافة أنماط الاستثمار المتنوعة.

نسبة الاستثمارات العامة بقطاع الزراعة من الإنفاق الحكومي الكلي ومن الاستثمارات العامة الكلية.

3- زراعة مستمرة أو متواصلة:

بعد الحرب العالمية الثانية شهد العالم تحسنا في قيمة الناتج الزراعي نتيجة التخصص واستخدام التكنولوجيا الجديدة، لكن هذا التحسن كان على حساب استنزاف التربة وتلوث المياه الجوفية بالإضافة إلى تدهور قطاع المزارع العائلية، ولذلك وجب أن تعزز السياسة الزراعية تقنيا وبيئيا واقتصاديا واستخدامات الموارد والمحافظة على تنميتها وعدم تدهورها بالخصوص الموارد الأرضية والمائية وذلك للوصول إلى زراعة مستمرة ومتواصلة.

- اتجاهات نمو الإنتاجية للمحاصيل المختلفة فإذا كانت بالتنافس فإن الزراعة غير متواصلة.
- التنوع البيولوجي في الزراعة.
- وضع وظروف وحالة الخصوصية للتربة الزراعية.
- التحكم البيئي والمحافظة على البيئة الزراعية.
- نسبة المساحة المزروعة مطريا ونسبتها المئوية للمساحة الكلية.
- برامج توزيع وتقسيم المياه بين المناطق وبين الحاصلات المختلفة.[1]

[1]- بلال خزار، السياسة الزراعية وآفاق التحقي الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2012-2013، ص 11-12.

4- الفروق الإقليمية والداخلية في الإستراتيجية:

ينتج ذلك بسبب قيود الموارد داخل المناطق المختلفة، فالمناطق الأفضل تجذب موارد أكثر مما يتسبب في حدوث الاختلالات (عدم التوازنات) الإقليمية، أيضا قد يكون هناك تحيز في مصالح محاصيل معينة ولا شك أنه من الأمور الأساسية التي تسعى السياسة الزراعية لاستغلال كل الإمكانيات الكاملة المتاحة لكل المناطق، وإيجاد نوع من التوازن فيما يخص المحاصيل والمناطق.

- المؤشرات.
- الرقم القياسي لإنتاجية الهكتار من مختلف المحاصيل الزراعية في المناطق المختلفة.
- معدل النمو لإنتاجية مختلف المحاصيل في المناطق المختلفة.
- مدى إسهام المناطق المختلفة في إجمالي الناتج الزراعي.
- مدى تنوع المحاصيل المزروعة بالمناطق.[1]

5- انتشار التكنولوجيا والدعم المقدم لقطاع الزراعة:

من الضروري أن تعمل السياسة على تقوية حلقات اتصال المزارعين برجال الإرشاد وتدعيم دور البحث العلمي وزيادة الاستثمار في البحث، وأن تشجع على إدخال وتطبيق ومحاكاة التغييرات التكنولوجية الحديثة في مجال الإنتاج الزراعي، وتحسين إدارة الموارد الطبيعية المتاحة، ومن بين المؤشرات التي تسمح لها بمعرفة مدى انتشار التكنولوجيا في أي بلد، بالإضافة إلى مستوى الدعم المقدم للقطاع الزراعي ما يلي:

- مؤشر المكينة الزراعية: مدى رحة التبني للآليات المزرعية المختلفة.
- نسبة المساحة المزروعة تقليديا والمزروعة باستخدام التكنولوجيا الحيوية إلى مساحة الكلية.
- معدل استخدام الأسمدة والمبيدات.
- مجموع الإغراق في التكاليف = التكاليف المقدرة – التكاليف الفعلية.
- مستوى الحد الأدنى لتحقيق الدعم الزراعي وفقا لقروض منظمة التجارة العالمية.
- ولقد حدد المستوى الأدنى من التخفيض ب 10 من القيمة الكلية للناتج الزراعي في الدول النامية و5 في الدول المتقدمة.[2]

[1]- أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص 54-55.

[2]- أحمد أبو اليزيد الرسول، مرجع سابق، ص 55.

6- الإقراض الزراعي وحوافز الزراعة:

تأتي أهمية الائتمان والإقراض الزراعي من أهمية قطاع الزراعية الغذائية إلى جانب طول فترة دوران رأس المال وضعف مدخرات المزارع، ولذلك وجب توفير الائتمان والقروض الكافية بشروط مناسبة للمزارعين، إلى جانب ذلك وجب على السياسة الزراعية أن تقسم تحفيزات للمزارعين وذلك من خلال ضمان ربحية قطاع الزراعة في تحقيق كل ذلك ما يلي:

- نصيب ومساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي الموزع من خلال المؤسسات المختلفة.
- مساهمة مؤسسات الائتمان الزراعي في الائتمان الكلي المنتفع به قطاع الزراعة.
- الرقم القياسي لشروط التجارة ويجب أن يكون أكبر من الواحد وهذا مؤشر من الحوافز المقدمة للمزارع.[1]

المطلب الثالث: أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

إن محاولات الإصلاح الزراعي ومختلف السياسات الزراعية لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية وتقليص الفجوة الغذائية ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب نوجزها فيما يلي:

1- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية: يرجع ذلك إلى العوامل التالية:

- سوء إدارة القطاع الزراعي.
- إعطاء الأولوية للأهداف السياسية.
- عدم كفاية الاختصاصين.

2- فشل سياسات البحث والإرشاد الزراعي في تحقيق أهدافها:

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية النوعية، ويعتبر دعم البحث الزراعي وتحسينه كما ونوعا وتوظيفا ضرورة إستراتيجية، وقد بذلت مجهود لا يستهان بها في هذا المضمار وأسست معاهد ومخابر مختصة في البحث الزراعي، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق أهدافها المرجوة وذلك نتيجة لعوامل عدة نذكر منها:

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي.
- ضعف الاستثمار في البحث الزراعي وتدني إنتاجية النشاط البحثي.
- عدم دراسته مواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها.

[1]- بلال خزار، مرجع سابق، ص 13.

- عدم استقرار السياسات الزراعية، كان عاملا أساسيا في عدم استقرار الإرشاد الزراعي.

3- غياب العقلانية في استصلاح الأراضي:

رغم الجهود التي بذلت فإن عمليات الاستصلاح لم تعط النتائج المرجوة منها مما اثر سلبا على الإنتاج الزراعي وذلك نتيجة العوامل التالية:

- غياب تحديد أهداف استصلاح الأراضي في كثير من الأحيان.
- عدم تكامل مراحل الاستصلاح.
- سوء اختيار بعض مناطق الاستصلاح.
- عدم الالتزام بالشروط الفنية للزراعة في المشاريع المستصلحة.

4- فترة الموارد المائية المتجددة:

تشكل الموارد المائية احد العوامل الحاسمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي، إلا أنها تعتبر موردا نادرا مما يتطلب سياسات واستراتيجيات لإدارة هذه الندرة.

5- عدم ملائمة السياسات السعرية: حيث توجه إلى السياسات السعرية مجموعة من الانتقادات منها:

- وجود سياسات جزئية لا تشمل كل الأسعار الزراعية وتناول سعر المحصول الواحد دون ربحه الأسعار الأخرى.
- تحيز السياسات الزراعية لصالح المستهلك على حساب المزارعين
- وجود فوارق كبيرة بين الأسعار الفعلية والأسعار المحددة من طرف الدولة
- عدم اعتبار التكلفة أساسا لتحديد أسعار السلع الزراعية

هذه الأساليب أدت إلى ضعف مردودية القطاع الزراعي وعدم قدرته على تأمين الغذاء.

6- فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها:

حيث يلعب التسويق الزراعي دورا كبيرا في ديناميكية القاع الزراعي وتشجيع المزارعين وحثهم على تحسين إنتاجهم إلا أن التسويق في المجال الزراعي عرف مجموعة من المشاكل منها:

- ضعف البنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع.
- عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة.
- نقص مختصين في التسويق الزراعي.
- غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي لضبط التنمية الزراعية.

خلاصة:

إن السياسات الزراعية يمكن اختصارها في مجموعة الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة للنهوض بالقطاع الزراعي، كما أنها عبارة عن أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي من أجل أن يحقق أهدافه المخطط لها، وهي بذلك ليست واحدة وإنما تتنوع تبعا للظروف الخاصة والعامة الداخلية والخارجية لكل بلد وكل مرحلة.

ونظرا لخاصية الاختلاف هذه فقد عرفت الجزائر سياسات مختلفة تماشيا مع المراحل التاريخية التي مرت بها وظروف كل مرحلة، وكل هذه السياسات ينتظر منها زيادة الإنتاج الزراعي وتحصيل الإنتاجية الزراعية، بما يسمح من تحقيق أمن غذائي وإبعاد الجزائر من وضع التبعية للخارج في المجال الزراعي الغذائي الذي تعيشه، فهل استطاعت هذه السياسات من بلوغ أهدافها هذا ما سوف نناقشه في الفصول الموالية.

الفصل الثاني

الأمن الغذائي ومشكلة التبعية الغذائية في الجزائر

تمهيد:

برزت مشكلة الأمن الغذائي مع الإنسان ورافقت في مختلف مراحل وعصور تطوره، فمسألة توفير الغذاء للعنصر البشري من أخطر المشاكل التي يعاني منها عالم اليوم، لأن مشكلة الغذاء لا تمثل تحديا للنظام الاقتصادي، فحسب وإنما لكافة الأنظمة الاجتماعية والسياسية والأمنية، إذ أن غياب الغذاء وتبعياته من سوء التغذية والمجاعة يؤدي إلى اللااستقرار واللاأمن واللاأمان.

ولقد أدى تفاقم مشكلة الغذاء عالميا منذ 1973 إلى تعميق مشكلة غياب الأمن الغذائي، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار السلع الغذائية وانخفاض المخزون العالمي من الحبوب إلى أقل من مستوى الحد الأدنى المسموح به، وانتشر على إثرها سوء التغذية في البلاد الفقيرة بصفة خاصة، بصورة أدت إلى التخوف من حدوث نزاعات على الندى الطويل، بسبب الزيادة المستمرة في السكان وانخفاض معدلات نمو الإنتاج الغذائي وعجزها عن ملاحقة الزيادة السريعة في الاستهلاك الغذائي، وقد انعكس الاهتمام العالمي بضرورة إيجاد حل لهذه المشكلة في انعقاد مؤتمر الغذاء العالمي بروما عام 1974.

فمن خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على الأمن الغذائي ومشكلة التبعية الغذائية في الجزائر من خلال ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للأمن الغذائي.

المبحث الثاني: أسس قيام الأمن الغذائي ومتطلبات الحد منه.

المبحث الثالث: التبعية الغذائية في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية للأمن الغذائي

استحوذت قضية الأمن الغذائي والتنمية الزراعية بوجه عام على اهتمام العديد من المفكرين على الصعيد العالمي والعربي، وذلك إثر أزمة الغذاء العالمية خلال عقد السبعينات ومنذ ذلك الوقت سعت دول العالم وبدون استثناء وبأساليب مختلفة إلى إمكانية تحقيق الأمن الغذائي عن طريق خططها التنموية والزراعية، وفي خضم ذلك ظهرت مفاهيم عديد ة للأمن الغذائي والقضايا المرتبطة به الاكتفاء الذاتي والتبعية الغذائية، بحيث سنتناول في هذا المبحث عدة مفاهيم للأمن الغذائي وأشكاله وكذا المقومات والأبعاد التي يدور حولها الأمن الغذائي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي أشكاله ومقوماته

على الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي اهتمام الأكبر من المتطلبات الدولية والخبراء والباحثين وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي.

1- تعريف الأمن:

- لغة: هو الطمأنينة وعدم الخوف، مهما كان مصدره.

اصطلاحا: عرفه "باري يوزان Burrybuzan" أحد المختصين في الدراسات الأمنية والذي يحدد فيه مفهوم الأمن باعتباره العمل على التحرر من التهديد وفي سياق النظام الدولي فهو: قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقبل وتماسكها الوظيفي، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وعرفه العلامة ابن خلدون بأنه:"الأمن من الهزيمة، وللحيلولة دون ذلك، لابد من مضاعفة الحذر والقوة والدفاع والحماية.

ب- تعريف الغذاء:

هو ما يتعاطاه الإنسان والحيوان والنبات يوميا، ليستعيد به طاقته أو يجددها، أو هو الطاقة التي تبقي على الكائن حيا، وتصدي بالقوة اللازمة لتنفيذ الأنشطة البدنية والحيوانية والعقلية.[1]

2- تعريف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) (FAO):

جاء تعريف المنظمة الأمن الغذائي على أنه "يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"[2].

[1]- فاطمة بكري، إشكالية التحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد البيئة، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص 63-64.

[2]- بلال خزار، مرجع سابق، ص 2.

3- المفهوم الإسلامي للأمن الغذائي:

عرف الفقهاء الأمن الغذائي على أنه " ضمان استمرارية تدفق المستوى المعتاد من الغذاء الحلال اللازم لاستهلاك المجتمع في فترة من الزمن" والمستوى المعتاد يحدد على أساس المستوى الاجتماعي، فقد يرفع المستوى المعتاد من الغذاء إلى حد الكماليات[1]

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نفهم بأنه لتحقيق الأمن الغذائي وجب على المجتمع الإسلامي توفير المستوى الغذائي لكل طبقة من طبقات المجتمع، مع ضمان الحد الأدنى لفقراء المجتمع، ويتمثل الحد الأدنى في الغذاء والمسكن والملبس الضروري لأفراد هذه الطبقة.

4- تعريف الأمن الغذائي:

يقصد به قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام.

وعموما فإن الأمن الغذائي يشمل المفردات التالية وهذا حسب ما حددته منظمة التغذية والزراعية (FAO) سنة 2006:

-توافر الغذاء ,أي توافره بكميات كافيه لجميع أفراد الاسره.

- الاستفادة من الغذاء وذالك للوصول إلي الحالة التغذويه السليمة .

- الوصول إلى الغذاء بكميات كافية وصحيحة

- الاستمرارية والثبات، حيث باستطاعة الفرد أن يصل إلى مصادر الغذاء الكافي طول الوقت وبدون أي عوائق[2].

ثانيا: أشكال الأمن الغذائي

إن مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول، ينطوي على عدة أشكال:

1- الأمن الغذائي المطلق:

يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي، إلا أن هذا التحديد المطلق والواسع للأمن

[1] - سيد محمد السريتي، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 36-37.

[2] - عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية، الجزائر، ص 86.

الغذائي يواجه انتقادات كبيرة كونه غير واقعي، كما أنه يفوت على الدول المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل، واستغلال المزايا النسبية.

2- الأمن الغذائي النسبي:

يعني قدرة دولة ما على توفير السلع والمواد الغذائية كليا أو جزئيا، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، وعليه فإن الأمن الغذائي النسبي لا يعني بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعنى بميزة نسبية تؤهله لتأمين الغذاء بالتعاون مع الدول أخرى.

3- الأمن الغذائي الصوري أو الظاهري:

إذا كان بلد ما، يغطي إنتاجه المحلي من مادة ما بالنسبة 90% مثلا من احتياجاته من هذه المادة بينما يستورد معظم مدخلات هذه الصناعة(غلاف، العلاجات، وغيرها) فإن هذا الرقم مضلل ولا يعبر عن الواقع، وبالتالي يعتبر أمنه الغذائي أمنا ظاهريا[1]

4- الأمن الغذائي المستدام:

يقصد به قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي مع تعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية بصورة متواصلة[2]

5-أشكال الأمن الغذائي حسب البنك الدولي:

إلي جانب الأشكال السابقة فان البنك الدولي يفرق بين شكلين للأمن الغذائي

أ- الأمن الغذائي المزمن:

يعرف بأنه إنتاج غذائي غير كاف، بسبب العجز الدائم في تحصيل الغذاء.

ب- الأمن الغذائي العابر.يعرفه بأنه" إنحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي، كحالة الكوارث الطبيعية، عدم استقرار أسعار الغذاء، فقدان توقف العمل.[3]

ثالثا: مقومات الأمن الغذائي

تتلخص مقومات الأمن الغذائي في مقومات الإنتاج، مقومات القدرة الشرائية للمستهلك والمقومات المساعدة.

---

[1]- قصورى ريم، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة – حالة الجزائر- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد و تنمية، جامعة باجي المختار، عنابة، 2011- 2012، ص 60- 62.

[2]- فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص 70.

[3] - محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء، سنة 2010، ص 288.

1- المقومات الإنتاجية:

المقومات الإنتاجية هي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الطعام، وتشمل الموارد الطبيعية وغيرها والمواد الطبيعية هي الثروات الطبيعية التي وهبها الله للإنسان لكي يشتغلها مباشرة في عمليات الإنتاج من هذه الموارد، والأراضي صالحة للزراعة، والموارد المائية، والغطاء النباتي والثروة الحيوانية والمعادن الأرضية ومنها البترول وغيرها... كذلك تلعب الموارد البشرية دورا مهما في تحقيق الأمن الغذائي من خلال القدرة على العمل والإنتاج والإبداع.

2- مقومات القدرة البشرية:

هي المقدرة المالية للمواطن على الشراء، وهنا تأتي الأولوية لشراء الغذاء وبما أن ليس كل المواطنين ينتجون ما يكفيهم من الطعام، وأن هناك شرائح من المجتمع تعتمد في غذائها على الشراء من السوق، فلا بد لهذه الشرائح من أن تكون لديها المقدرة المالية على الحصول على الطعام وهنا تأتي أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية[1]

3-**المقومات المساعده:**وتشمل مايلي:

أ-الأمن:

يعتبر من أهم مقومات الأمن الغذائي فالأمن هو حالة الأمان والطمأنينة التي توفرها السلطة بالقوة العسكرية أو خلافها، وهي بذلك توفر جو السلامة للعمل والإنتاج وكذلك حركة المستهلك في الأسواق

ب-التجارية العالمية:

تكمن أهميتها في أنها توفر العملة الصعبة التي يكمن أن تستغل مباشرة في استيراد المدخلات (آليات، معدلات، تكنولوجيا) التي تتطلبها برامج الأمن الغذائي وفي بعض الأحيان استيراد الطعام، والتجارة الدولية تمارس من خلال عمليتي الصادر والوارد فلا بد من تقويتها وتنميتها ويشمل ذلك:

- تقوية المنافع الدولية مثل المطارات والموانئ وذلك بتحديثها وتفعيلات توفير السلامة والأمن فيها.
- تقوية السلع الصادرة وذلك بالإهتمام بمواصفات الجودة وتوفير الكميات المطلوبة مع الاستمرارية لضمان قوة المنافسة في الأسواق العالمية.
- تركيز على السلع التنموية والإنتاج في الاستيراد[2].

[1]- محمد شيبا، نعيمة بارك، الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع أسعار الغذاء عالميا، مجلة البحوث اقتصادية عربية، العدد 2014، ص49.

[2]- عرابي راشدة، آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد والتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016، ص8.

المطلب الثاني: مفاهيم مرتبطة بالأمن الغذائي وأهميته

لا يمكن التطرق إلى مفهوم الأمن الغذائي دون دراسة المفاهيم المتعلقة به ومن بين هذه المفاهيم نذكر ما يلي:

أولا: مفاهيم مرتقبة بالأمن الغذائي

1-الاكتفاء الذاتي:

هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس والموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا، ومن ثم فهو يعني الأمن الغذائي دون الحاجة الآخرين.[1]

إن اختلاف القائم بين مفهومي الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، يتجلى في أن هذا الأخير، (أي الاكتفاء الذاتي) مفهوم أضيف من الأول، حيث يسعى مفهوم الاكتفاء الذاتي الغذائي إلى عدم اللجوء إلى العالم الخارجي ومحاولة التخلي على عملية الاستيراد فهو أمن غذائي مطلق، بينما يسعى الأمن الغذائي إلى قدرة الدولة على توفير الغذاء الملائم للسكان، عن طريق الإنتاج الوطني أو الاستيراد.

درجة الاكتفاء الذاتي = الإنتاج المحلي/الاستهلاك الكلي × 100

2- الفجوة الغذائية:

إن الفجوة الغذائية هي عبارة عن التعبير الكمي لمشكلة الغذاء الناتجة عن عجز الطاقات المحلية في توفير هذه الكمية لتغطية النقص في الاحتياجات الغذائية.وعادة يتسم سدادها عن طريق الاستيراد. وبذلك نجد أن الفجوة الغذائية تختلف عن الفجوة التغذية، إذ أن هذه الأخيرة تعبر عن القصور في مكونات التغذية المتمثلة في مختلف بروتينات الغذائية الضرورية للمحافظة على الوظائف البيولوجية للفرد، وبذلك نجدها تهتم بالجانب النوعي للمشكلة وليس بالجانب الكمي[2] .

فالفجوة الغذائية تشير إلى الفرق بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات...الخ[3]

الفجوة الغذائية = الاستهلاك الغذائي – الإنتاج الغذائي المحلي

حيث أن الفجوة الغذائية تتأثر بعاملين:

---

[1]- عبد المجيد قدى، الاقتصاد البيئي، مرجع سابق، ص85.

[2]- كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة لجزائر، 2007، ص241.

[3]- فوزية غربي، مرجع سابق. ص51.

1-كلما زاد الإنتاج المحلي عن الحاجيات من السلع الغذائية كلما إنكمش حجم الفجوة الغذائية والعكس صحيح.

2- زيادة ترشيد الحاجيات الأساسية من السلع الغذائية، تؤدي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية[1].

أمان الغذاء:

جاء في مفهوم منظمة الصحة العالمية بأن أمان الغذاء يعني" كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع وإعداد الغذاء لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الأدمى"[2].

وتشير المنظمة أيضا أنه " لم يعد كافيا أن يتاح الغذاء بكمية كافية وأن يشمل علي محتوي غذائي وافر باحتياجات الجسم، لكن يجب أيضا أن يكون آمنا للاستهلاك وألا يعرض المستهلك للخطر أو الضرر من خلال العدوى أو التسمم[3]".

ولقد مر العالم بثلاثة مراحل[4]:

المرحلة الأولى: تتمثل في تعظيم الإنتاج الكمي من السلع الغذائية دون مراعاة نوعيتها

المرحلة الثانية: كان لواضعي السياسات الاهتمام الأكبر بنوعية السلع دون إهمال كمية الإنتاج النسبية، وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا للجمع بين الكم والنوع

المرحلة الثالثة: كان للتقدم في نوعية السلع الغذائية وارتفاع مستوى المعيشة الأثر الكبير على زيادة الاهتمام بتوفير الغذاء الأمن لصحة المستهلك.

ثانيا: أهمية الأمن الغذائي:

الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية هما بالنسبة للاقتصاد وجهان متلازمان وضروريان لا يمكن الفصل بينهما ولا يتحقق أحدهما إلا بالآخر.

- لا يمكن تحقيق نمو الاقتصادي مستمر وبوتائر جيده، دون تطوير القطاع الزراعي وحل مشكلة الأمن الغذائي بأسرع الطرق وأمثلها، فبوسعنا زيادة مساحة الأراضي الزراعية وبوسعنا رفع الإنتاجية في قطاع الزراعي ورفع إنتاجية العمل المتدنية جدا وذلك إذا عمدنا إلى التدريب والتأهيل المسمرين.

---

[1]- كمال حوشين، مرجع سابق، ص270.

[2]- المركز الوطني للمعلومات، الأمن الغذائي، الجمهورية اليمنية، 2005، ص5.

[3]- أحمد أمين بيطون، الأمن الغذائي العالم العربي، مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق، 2001، ص18

[4]- محمد سيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص85.

– إن توفير الغذاء بأسعار شعبية مدعومة للجميع يسمح بزيادة إنتاجية العمل في كل القطاعات الاقتصادية. الأجر والدخل الذي يحصلون عليه غالبية المشتغلين لا يسمح إلا باستغلال جزء ضئيل من طاقات العمل الكامنة والعقلية وفيزيولوجية، والاكتفاء الذاتي يسمح بتحرير وتمييز هذه الطاقات الكامنة.

– البحث العلمي هو الوسيلة الأساسية التي تمكننا من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء والنمو الاقتصادي، علينا تكوين كوادرنا العلمية بخلق المناخ والظروف الملائمين للإبداع العلمي اجتماعيا، واقتصاديا وتوفير أدوات البحث العلمي، لا توجد تنمية اقتصادية دون بحث علمي، علينا البدء بالاعتماد على العقول المحلية، فترصد النسبة من الناتج القومي الإجمالي للبحث العلمي، البحث العلمي هو بوصلتنا في التخطيط الاقتصادي ولا يمكن الاعتماد على غيره[1].

– إن الاهتمام بشكل واسع وفعلي بالموضوعات الأمن الغذائي تعود إلى الأزمة العالمية للغذاء في الفترة (1971–1974)، حيث تضاعفت الأسعار خلالها عدة مرات، فتعرض الملايين من البشر لخطر الموت جوعا، فتطورت الدراسات في هذا المجال وانتقلت من مجال توفير الغذاء من المستوى العالمي إلى المستوى الوطني فمستوى الأسرة.

المطلب الثالث: أبعاد الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة عليه

أولا: أبعاد الأمن الغذائي

إن العجز الغذائي في العديد من الأقطار الناتج عن اختلال التوازن بين طلب وعرض الغذاء له أبعاد خطيرة على استقرار أمن هذه الدول سواء كانت الاقتصادية أو الاجتماعية، ولذلك وجب النظر إلى مشكلة الأمن الغذائي من منظور يشمل هذه الأبعاد.

1– البعد الاقتصادي:

تمثل الواردات عبئا ثقيلا على الدول النامية نتيجة عجزها عن الوفاء باحتياجات الطلب المحلي من مصادرها المحلية .مما دفعها إلى الإستاد من الأسواق العالمية[2].

كذلك الاعتماد على الاستيراد يعرض الدول لخطر ارتفاع الأسعار نتيجة ارتفاعها في الأسواق العالمية وبالتالي تفقد العملة المحلية قيمتها الشرائية كما حدث في سلطنة عمان بإلاضافة إلى عجز ميزان مدفوعات تلك الدول وفقدان عملاتها لقيمتها الشرائية، نجد كذلك تعرضها إلى إعاقة التطور والتنمية الناجم عن إتجاه الدول إلى تخليها عن المشاريع مقابل توفير الغذاء اللازم لأفراد المجتمع[3].

[1]– عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، مرجع سابق، ص88.

[2]– قصوري ريم، مرجع سابق، ص68.

[3]– بلال خزار، مرجع سابق، ص14.

كما يشمل البعد الاقتصادي الجانب الزراعي والذي يبين إلى أي مدى يساهم الإنتاج الزراعي في الناتج الإجمالي للوطن، ويقتضي تحديد السياسة الزراعية المنتهجة من طرف الدولة وهي تحديد المساحات المزروعة والمساحة المحصولية والتركيب المحصولي الأمثل للزراعة واستخدام المكانة الزراعية، وتربية الحيوانات والدواجن والأسماك، و إتباع أساليب التكثيف الزراعي، وكل هذه العوامل لها تأثير على حجم الإنتاج الزراعي والغذائي.[1]

2 –البعد الاجتماعي:

يعتبر الغذاء من أهم الحاجات الأساسية لحياة الإنسان لتستمر حياته بصورة صحية ونشطة، ولتفاقم العجز الغذائي وانتشار ظاهرة الجوع وسوء التغذية، لم تعد مشكل غذاء مجرد مشكلة اقتصادية وسياسية بل تعدت لتصبح مشكلة اجتماعية.[2]

كما أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، مما يزيد من أعباء الملقاة على عاتق الدول في تضييق الفجوة الغذائية، بالإضافة إلى مستوى الدخل حيث أنه يساهم بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد حيث لا يستطيعون العيش دون مستوى خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء[3].

3– البعد السياسي:

يتضمن هذا البعد جوانب سياسة هامة، بحيث توفير الغذاء المطلوب يؤدي إلى الاستقرار السياسي للبلد وبالعكس، إذ يعتبر الغذاء سلاح إستراتيجي تستخدمه مجموعة الدول التي تملك الموارد الغذائية، حيث تستخدم هذه الأخيرة حاجة الدول النامية أو الفقيرة والتي لا تمتلك الإمكانيات لإنتاج السلع الغذائية من أجل الضغط عليها وتأثير على توجيه قراراتها حتى تظل تابعة لها، فكيف على الدول التي لا تمتلك سلع غذائية أن تمتلك سيادتها الوطنية، ويظهر ذلك جليا من خلال تحكم الدول المتقدمة في المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح وذره، فهي المحدد الرئيسي لكمياتها العالمية وكذلك لأسعارها، فهي تستخدم الدول التي تكون بحاجة إلى الغذاء كأداة لتحقيق مصالحها وأغراضها السياسية عبر أنحاء العالم[4].

ولعل في هذا المقام تظهر أوجه البعد السياسي للأمن الغذائي في:

– محدودية الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية للسلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب.

---

[1]– د. السيده إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، 2007، ص191.

[2]– لرقام الشريفي جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 12 .

[3]– قصوري ريم، مرجع سابق، ص69.

[4]– قصوري ريم، المرجع نفسه، ص 69.

– طبيعة الأنظمة الاقتصادية والسياسية السائدة في هذه الدول، وقدرتها على المناورة السياسية والاقتصادية في مجال تجارة السلع الغذائية.

– تحكم الشركات متعددة الجنسيات في إنتاج وتجارة الغذاء في العالم، بحيث تسيطر على تجارة الحبوب في العالم.

– مسألة الغذاء التي تكتسي طابع سياسي تهدد أمن الدول النامية ومن بينها الدول العربية.[1]

4– البعد البيئي:

لمحاولة مواجهة كل تأثيرات البيئية ولتحقيق الأمن الغذائي لابد من الآتي:

– إدخال البعد البيئي في دراسات الجدولة الاقتصادية والفنية للمشروعات الزراعية .

– إدخال ضوابط للمحافظة على الأصناف والسلالات النادرة.

– تخطيط معدلات التوسع الأفقي والتكثيف الزراعي بما يراعي قدرة التجدد الطبيعي للموارد.

– تفعيل دور المنظمات التعاونية في نشر الوعي البيئي[2].

5– البعد الثقافي:

يدخل البعد الثقافي في إستراتجية الأمن الغذائي المعتمدة من طرف الدولة، والتي وجب على الشعب المشاركة فيها فثقافة أي شعب من الشعوب تحمل الكثير من القيم المتعلقة بحب الأرض وحب العمل الفلاحي وتحث عليه، هذه القيم تمنحهم دافعية قوية للعمل بها. كما أن ثقافة الأفراد تؤدي إلى اختراع أساليب مختلفة للأمن الغذائي وتطويرها، حيث أن هذه الأشكال أوجدها الإنسان منذ القدم والتي تغيرت مع تغير البيئة التي تعيش فيها[3].

ثانيا: العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي :

هناك جملة من العوامل التي حددها الاقتصاديون والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الوضع الغذائي للدول نذكر منها ما يلي:

1– التغير المناخي:

التغير المناخي هو اختلال في الظروف المناخية المعتادة كالحرارة وأنماط الرياح والمتساقطات التي تميز كل منطقة في الأرض[4] حيث يرتبط الإنتاج الزراعي بالظروف الجوية السائدة في كل دولة إذ أن أي تقلب

[1]– د. على خالفى، الزراعة والغذاء في الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص183.

[2]– يوسف عبد القادر المجيد فايد، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص50.

[3]– حرابي راشدة، مرجع سابق، ص 10 -11.

[4]– بلال خزار، مرجع سابق، ص18.

جوي قد يؤثر على العملية الإنتاجية، ولقد سادت في الآونة الأخيرة مخاوف كبيرة من مشكلة التغير المناخي لما في ذلك من عواقب اجتماعية وبيئية اقتصادية.

ولقد أرجع المجتمع الدولي أسباب التغير المناخي إلى رفع النشاط البشري لنسب الغازات الدفينة نتيجة إتباعه لأنماط حياة احتاجت إلى مزيد من الطاقة، ولقد حذر من عواقب محتملة تتمثل في تراجع المحصول الزراعي نتيجة تراجع خصوبة التربة وتفاقم التعرية بالإضافة إلى تراجع منسوب المياه في الدول التي يصيبها الجفاف[1].

2- الوقود الحيوي:

برزت في الأعوام الأخيرة ظاهرة إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الغذائية، حيث خلق منافسه بين الغذاء والوقود وهناك العديد من الدول التي تقوم بدعم التوسع في إنتاجه ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والهند والإتحاد الأوربي، وهو ما أثر على الأمن الغذائي لبعض الدول نتيجة نقص العرض في الأسواق العالمية، حيث يقول بعض الخبراء إلى أن الزيادة في استهلاك الوقود الحيوي تسببت في خفض المساحات الزراعية، وهو ما أدى إلى اضطرابات غذائية من غرب إفريقيا إلى جنوب أسيا خاصة في تلك الدول والتي تعتمد على استيراد المواد الغذائية لتغذية السكان الجائعين[2].

وهناك مؤيدون ومعارضون لإنتاج الوقود الحيوي فالمعارضون يعتبرونه أحد الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار الغذائية، وبالتالي فإن استمرار التوسع في هذه السياسة سيؤدي إلى زيادة عدد الجياع نتيجة امتصاص التضخم لمعظم الدخل.

3- العوامل الديمغرافية:

زيادة عدد السكان تعني بالضرورة زيادة الإنتاج الزراعي للوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، وبذلك فالأعباء تقع مباشرة على العاملين في القطاع الزراعي ,ولقد شهدت البلدان النامية موجة نزوح سكان الأرياف إلى المدينة ما قلص من مساحة الأرض المزروعة نتيجة الاقتطاع من الموارد الطبيعية الزراعية للوفاء باحتياجاتهم الجديدة ما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي[3].

[1]- محمود دويرى، التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانية تقليل من أثاره، مجلة استثمار الزراعي، العدد 2008، ص51

[2]- الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم، لبنان، الطبعة 1، 2009، ص 20.

[3]- نصري حداد، الطاقة و الوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 2008، ص 45.

فزيادة عدد سكان الحضر سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الطلب على الغذاء يقابله نقص في العرض ما سيدفع بتلك الدول إلى الاستيراد لتأمين احتياجات سكانها من الغذاء بدلا من إتباع سياسة أفقية أو عمودية[1]

4- العوامل التكنولوجية:

المقصود بالتكنولوجيا هنا ليس الآلات والمعدات المستخدمة في عملية الإنتاج الزراعي وإنما التكنولوجيا الحيوية الحديثة التي تساعدنا على تحسين استثمار الماء والتربة الزراعية، ولقد عرف مكتب تقييم التكنولوجيا بالكونغرس الأمريكي التكنولوجيا الحيوية على أنها "أي تكنولوجيا أو أسلوب إنتاجي يستخدم كائنات حية أو مواد من تلك الكائنات لعمل أو تعديل منتج[2]".

والملاحظة على واقع الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي محدودية تطبيق الأساليب الزراعية الحديثة مما ساهم بشكل كبير في تدني إنتاجية المحاصيل وهدر الموارد الطبيعية وعرقلة التنمية في الدول التي تعتمد في زيادة إنتاجها على التوسع الرأسي لمواجهة العجز الغذائي.

5- العوامل المادية والمالية:

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي في الدول النامية إلا أن حجم الاستثمارات بهذا القطاع ضعيفة، وهي لا تتناسب مع الأهمية الإستراتجية للقطاع سواء من حيث اليد العاملة التي يحتضنها أو من حيث الأهمية النسبة لوزنه الديمغرافي، إن رفع الإنتاجية وتحقيق تنمية زراعية مستديمة لمواجهة العجز الغذائي تتطلب خلق مناخ مناسب للاستثمار قادر على استقطاب رؤوس الأموال بالإضافة إلى ترشيد واستغلال الاستثمارات الزراعية اقتصاديا واجتماعيا وتحسين توظيفها تقنيا وإداريا.

6 –العوامل السياسية:

هناك عدة عقبات تواجه بعض الدول التي تسعى إلى تحقيق أمنها الغذائي وخاصة في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فالمشاكل السياسية تؤثر بشكل مباشر على الوضع الغذائي لتلك الدول وخاصة ما يحدث في بعض البلدان العربية، فمثلا السودان وما تتوفر عليه من ثروات طبيعية تمكنها من تأمين احتياجاتها الغذائية إلا أن الحرب الأهلية في جنوبها استنزفت الكثير وأبعدتها عن التفكير في التنمية الزراعية[3].

[1]- بلال خزار، مرجع سابق، ص 20.

[2]- محمد سيد عبد السلام، مرجع سابق، ص 75.

[3]- سفير السودان بالجزائر، نحو استراتجيه وطنيه لتحقيق الأمن الغذائي، لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة، 2010، ص46

المبحث الثاني: أسس قيام الأمن الغذائي ومتطلبات الحد منه

سنتناول في هذا المبحث الأسس التي يرتكز عليها القيام بالأمن الغذائي والمتطلبات التي يجب توفيرها لتحقيقه.

المطلب الأول: أسس قيام الأمن الغذائي ومؤشراته

أولا: أسس قيام الأمن الغذائي

لتحقيق الأمن الغذائي لا بد من توافر عدة أسس نذكر منها:

1- توافر الأغذية: إن توفير الغذاء يتطلب من كل بلد أن يكون قادرا على إنتاج أو استيراد الأغذية التي يحتاجها وأن يكون قادرا على تخزينها وتوزيعها أو ضمان الحصول عليها بصورة عادله.

ولكي توفر الأسرة الغذاء، لا بدأ أن تمتلك الوسائل والأمن والأمان لإنتاج أو شراء الأغذية التي تحتاجها وأن يكون لديها الوقت والمعارف لضمان تلبية الاحتياجات التغذوية لجميع أفراد الأسرة طول العام[1].

2- القدرة على الحصول على الأغذية: القدرة على الحصول على الأغذية عنصر جد ضروري في معادلة الأمن الغذائي لأن كل أفراد المجتمع بحاجة إلى حصول على الثناء وتشمل على القدرة الشرائية للمواطنين قصد شراء حوائجهم من الأغذية وغير ذلك من الإمدادات الزراعية والحيوانات، وهنا يقع علي عائق الدولة واجب تحسين قدرات الكسب فضلا عن تحسين الخدمات الحكومية خاصة الطرق وشبكات النقل[2].

وهذه القدرة تتعلق بالجوانب التالية:

- إمكانيات نقل الأغذية وتصنيعها أو بيعها
- النقود التي تتوافر للناس شراء الأغذية والبنود
- الإمدادات الزراعية والحيوانات وملكية الأرض
- مدى توافر الأمن في منطقة دون أخرى
- أسعار الأغذية في الأسواق

3- استخدام الأغذية: وهي هنا أن يتناول الناس مجموعة متنوعة من المغذيات بالكميات المناسبة أو بطريقة صحيحة للحصول على ما يكفيهم من الطاقة للممارسة حياة ملؤها الصحة والنمو

[1]- عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص94.

[2]- ونوغي مصطفى، إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص29.

ثانيا: مؤشرات الأمن الغذائي

لمعرفة الوضع الغذائي لأي دولة لابد من وجود مؤشرات تعبر عن الوضع الغذائي، وباستعمال هذه المؤشرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث لا يوجد اتفاق بينهم حولها.

1- الناتج المحلي الإجمالي:

عندما نتكلم عن اقتصاد بلد معين فإن هناك معنيين لذلك الاقتصاد المحلي والاقتصاد القومي، فعلى هذا الأساس المحلي فإن دراسة مواطن تلك الدولة أو من غير مواطنيها، فالمهم أن يكون النشاط داخل حدود الدولة[1].

وهناك عدة طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي منها، الإنفاق والدخل والقيمة المضافة وهذه الأخيرة من أكثر الطرق استعمالا، ويتم استخدامها احتساب بين السعر النهائي للسلع أو الخدمات النهائية المنتجة في دولة خلال عام واحد[2].

وتعتمد الدولة على مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لرصد ومتابعة الوضع الغذائي، فالتغيرات السنوية للإنتاج تؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي للمواطنين، فانخفاض مثلا الناتج ينجم عنه الدخل الوطني، وبالتالي انخفاض الدخل الطلب الكلي مما يؤثر على الوضع الغذائي.

3- الناتج المحلي الزراعي:

يعتبر أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها، والتغيرات الكبيرة في الناتج تؤثر بشكل سلبي على الوضع الغذائي، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي وهذا يعتمد على قدرة الدولة ماديا[3].

3-متوسط استهلاك الفرد من الغذاء:

يتم حساب متوسط استهلاك الأفراد من الغذاء بالعلاقة التالية[4]:

متوسط نصيب الفرد من استهلاك الغذاء = الاستهلاك الكلي من الغذاء/العدد الإجمالي للسكان.

لكن هذا المؤشر يراعي فقط مدى انخفاض أو زيادة الاستهلاك الكلي من الغذاء ويحسب المتوسط على هذا الاستهلاك الكلي دون مراعاة الدخل الفردي، فزيادة الاستهلاك الكلي على الغذاء لا تعني بالضرورة تحسن

[1]- سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، كويت، 1994، ص104.

[2]- على جدول الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص278.

[3]- المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، سوريا، 2007، ص237.

[4]- كامل بكري، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1989، ص331.

المستوى الغذائي لجميع فئات المجتمع، وخير مثال على ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومات في الدول النامية لا يصلها إلى مستحقيه، فالزيادة الكمية وبأسعار رخيصة لم يحسن الوضع الغذائي للمحتاجين.

4- مرونة الطلب السعرية:

تعرف مرونة الطلب السعرية على أنها"درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة للتغير في سعر هذه السلعة"[1]. وتقاس بالعلاقات التالية:

مرونة الطلب السعرية = التغير النسبي في الكميه المطلوبة/التغير النسبي في سعر السلعة

-فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد الصحيح فان الطلب مرن ومعني ذالك أن الزيادة في الكميه المطلوبة من السلعة أكبر من الزيادة في السعر.

-أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فمعنى ذلك أن الطلب غير مرن ومعنى ذلك أن الزيادة في الكمية المطلوبة أقل الزيادة في السعر.

-أما إذا كانت النسبة مساوية للواحد فمعناها، أن الزيادة في الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في الكمية المطلوبة تساوي الزيادة في الأسعار ويسمى الطلب متكافئ المرونة

5 – مرونة الطلب الداخلية:

يقصد بها التغير النسبي في الكمية المطلوبة عندما يتغير الدخل، فأصحاب الدخول المرتفعة يمكنهم شراء السلع المختلفة على الرغم من ارتفاع أسعارها لذا فإن الطلب عندهم غير مرن في حين أن الطلب عند الفقراء أي أصحاب الدخل المنخفض مرن لأنهم يتأثرون بارتفاع أسعار السلع مما يجعلهم يتحولون إلى السلع الأخرى الأقل سعرا حتى وإن كانت سلع رديئة وهذا ما يدفع الدولة إلى تقديم الدعم لخفض الأسعار عن طريق الدعم مستلزمات الإنتاج .

المطلب الثاني: أسباب انعدام الأمن الغذائي وآثاره السلبية

أولا: أسباب انعدام الأمن الغذائي

تعددت أسباب انعدام الأمن ، منها الأسباب الاقتصادية، البيئة، الديمقراطية، وهي أسباب يأتي تأثيرها علي مجتمعنا، فيجتمع بعضها ويؤدي إلى انخفاض الكميات المعروضة من الغذاء، وتتجمع أخرى فتؤدي إلى زيادة الطلب عليه.

[1]- عبد القادر محمد عبد القادر، التحليل الاقتصادي الغربي بين نظريو والتطبيق، دار الجامعية إسكندرية، 2003، ص51.

1- أسباب سياسية:

ومن هذا البعد نجد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي.

أضف إلى ذلك الحرب التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى المواد الموجودة، وبالتالي يحولون إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كأكل والملبس).

بالإضافة إلى إتباع سياسة معينة ومجحفة في بعض المجتمعات يكون السبب في انعدام الأمن الغذائي خلال امتلاك بعض من أفراد المجتمع ذوي السلطة والجاه لمعظم ثروات المجتمع دون البعض الآخر.

2- أسباب الاقتصادية:

يظهر من خلال بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التأثير المباشر على المجتمع وأفراد المجتمع مثل:

- عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع
- إن التطورات الاقتصادية مثل الجات والعولمة والخصخصة والتمويل الاقتصادي، لا يعتبر نجاحا اقتصاديا في بعض المجتمعات بقدر ما هو سبب يعيق ويوسع هوة الجوع.
- عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجود في المجتمع مثل (البترول، الزراعة،
- عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات

3- أسباب اجتماعية:

تظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع.

- عدم تقديم الخدمات مثل الرعايا والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع.
- ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع.
- عدم الاهتمام بالتنمية الفكرية بالنسبة لأفراد المجتمع وقد يكون ضمن الأسباب المؤدية إلى ظهور الفقر.

وهناك أسباب أخرى منها ما يلي:

1- الإخلال في التوازن بين السكان والإنتاج.

2- التصحر وجفاف الطبيعة.

3- عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي.

4- إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة مثل قطاع التجار، والخدمات الإدارية.

5- الاعتماد على أموال البترول التي استعملت في الاستيراد وعدم العمل للإنتاج.

6- تدعيم الأسعار بدل دعم الإنتاج.

7- سيطرة الدول المتضررة على الغذاء والاستهلاك واحتكارها الأسعار والسيطرة على الحكم.

8- الاعتماد على الهبات والمساعدات التي يقدمها الشمال مما يؤدي إلى التخلف بدلا من العصرنة والتحديث.

ثانيا: الآثار السلبية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي

إن غياب الأمن الغذائي قد يترتب عليه أثار سلبية نذكر أهمها:

- البقاء في دائرة الحروب مما يؤدي إلى دمار المجتمع وانهياره ككل.
- انخفاض مستوى المهارة وظهور الأمية.
- ظهور وانتشار الأمراض وانخفاض مستوى الرعاية الصحية مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات.
- نقص وسوء التغذية والتي تؤدي إلى انتشار الأمراض وظهور الآفات الاجتماعية مثل التفكك الأسري الناتج عن عدم قدرة رب الأسرة على تحمل المسؤولية لباقي أفراد الأسرة مما يؤدي إلى:

- اللجوء إلى نزول الأطفال إلى العمل وترك الدراسة لمساعدة احتياجات الأسرة من مأكل وملبس.
- انتشار الجرائم مثل القتل والاختلاس الناتج عن انخفاض الدخل ومستوى المعيشة ورغبة في الحصول على المال لسد احتياجات الأسرة.

- قلة فرص التعليم بالنسبة لأفراد المجتمع.
- انتشار المجاعة.

- نقص القدرة والضعف الجزئي والكلي عن المشاركة بفاعلية في الحياة الاجتماعية والاستمتاع بثمار التطور الحضاري والتنمية.
- بالإضافة إلى ما قاله وزيرة الفلاحة الأمريكي سابقا " على الدولة المصدرة للقمح الأمريكي أن تؤيد مواقف الولايات متحدة الأمريكية أو تسكت".

كما جاء في أثر السلف الصالح:" ويح لأمة تأكل مما لا تنتج وتلبس مما لا تنسج".

والنتيجة إذا من انعدام الأمن الغذائي تتمثل فيما يلي:

- التأثير على حرية القرار السياسي للدولة.
- تفاقم التبعية الغذائية.
- الضغط على الدولة من أجل انتهاج إصلاحات معينة وفتح مجال للمصالح الأجنبية
- ارتفاع حجم المديونية.

المطلب الثالث: متطلبات الحد من إشكالية الأمن الغذائي

إن تحقيق الأمن الغذائي لأي أمة، قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة، ولا للعوامل الخارجية للتحكم فيها، وإنما يجب سعي وبكل جدية إلى ضمان أمن مستديم من خلال زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسع قاعدة العمل المنتج وتحسن الإنتاجية وعليه فإن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب جملة من المتطلبات والتي نذكر منها ما يلي:

1- المتطلبات التنظيمية والاجتماعية:

ومن أهمها نذكر ما يلي:

- إعداد برامج تعني بالأمن الغذائي توزع على الجهات المهنية لتقوم كل جهة بتنفيذ ما يعنيها من البرامج.
- متابعة تنفيذ البرنامج سنويا من ل تقويم الأعمال المنفذة ورسم سياسات سنوية بناء على نتائج هذه الأعمال
- توجيه المناخ الدولي والمحلي صوب الحد من الفقر والجوع.
- تبني الدولة السياسات تحمل في طياتها أساليب تحقيق الأمن الغذائي.
- العمل على الدعم مشاريع الإصلاح الزراعي من خلال توفير الأطر القانونية والدعم المالي المناسبين[1]

[1]- عبد الكريم صالح حيران، الأمن الغذائي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد43، 2008، ص 65.

2- المتطلبات الاقتصادية والمالية:

يسند الأمر في المجال المالي والاقتصادي ما يلي:

- تمويل الأعمال العلمية من الموازنة ؟ بكل جهة منفذه
- الاهتمام بالبحث العلمي ونقل التكنولوجيا، كون نـــأخذ منظومة البحث العلمي يتسبب في غياب الأمن الغذائي
- تعدد مصادر الدخل داخل الأسرة الواحدة
- الاهتمام بخلق وتنمية فرص العمل المنتج بما يتناسب وقدرات الأفراد
- توفير القروض الصغيرة وتسهيل الإجراءات للحصول على هذه القروض[1]

3- متطلبات فنية:

في المجال الفني لابد من القيام بما يلي:

- إدخال مساحات الزراعية جديدة للاستثمار من خلال مشاريع إصلاح الأراضي واستغلال أراضي الصحراوية
- تحسين وسائل تخزين وتسويق المنتجات الزراعية، والمحافظة على ما تم إنتاجه من غذاء من خلال استخدام طرق الحديثة
- تفعيل دور المجال البحثي في المجال الزراعي، والاهتمام بمواضيع تغذية الإنسان وإحداث كليات علمية في الجامعات تقوم بتخريج الكوادر الفنية اللازمة.
- تحسن الإنتاجية الزراعية وتعزيز سبل المعيشة والأمن للموارد الزراعية المتاحة
- استخدام التقنيات الزراعية الحديثة لزيادة الإنتاج
- توفير المساحات الفنية والتدريب لتمكينهم من القيام ببعض المشروعات الصغيرة[2]

4- متطلبات أخرى:

- تنمية التعاون والتكامل الإفريقي في مجال الاكتفاء الذاتي حيث يمكن القيام بأنشطة تسويقية للمنتجات الزراعية من أجل تعميق التعاون الإفريقي في مجال تجارة الغذاء
- توسيع نطاق البنية الأساسية الريفية بما في ذلك القدرات في مجال سلامة الأغذية والصحة النباتية والحيوانات

[1]- عبد المجيد قدرى، مرجع سابق، ص96.

[2]- زيدان محمد، إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا والدول والعربية ومتطلبات الحد منها، ورقة البحث قدمت في الملتقى الدولي السابع ، حول التنمية الريفية ورهانات التحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة المنظم من طرف الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 2008.

-ضمان حصول أشد الناس احتياجا على الأغذية من خلال شبكات الأمان وبرامج المساعدة المباشرة أخرى

- تكثيف العمالة بما يتماشى والحد من البطالة وذلك من حلال إقامة المشاريع التي تحتاج إلى أيدي عامله
- توفير المناخ الملائم للاستثمار في المجال الزراعي[1]
- توفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتغذية والتعليم والسكان وذلك لتنمية سوق حياة الأفراد
- الاهتمام بالدعم وتقديم وسائل التكافل والضمان الاجتماعي
- السعي إلى استغلال المكثف للقدرات الذاتية والاستفادة من الموارد المحدودة والطاقات المتاحة إلى أقصى ممكن...

العمل على تنمية القطاع الزراعي حيث هذا القطاع هو المعني بتحقيق الأمن الغذائي في المقام الأول.

- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يفتحه أفاق واسعة لتطوير أساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، كتطوير الكفاءة وغيرها، والبذور المحسنة اختيار التركيب المحصول والدورة الزراعية بالصور الأكثر ملائما، والتوسع في المكانة الزراعية وتبني أساليب الري الحديثة إن تطوير الإنتاجية والإنتاج الزراعي بفرعية النباتي والحيواني، يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث الزراعية والتنسيق بين مراكز البحوث وأنشطتها.

[1]- عبد المجيد قدى، الاقتصاد البيئي، مرجع سابق، ص98.

المبحث الثالث: التبعية الغذائية في الجزائر

أصبحت البلدان المتخلفة تعاني من تبعية تامة في مجال الغذاء للبلدان المتقدمة التي تستعمل المنتجات الغذائية سلاحا أخصر ضد البلدان المتخلفة.

المطلب الأول: مفهوم التبعية الغذائية وعلاقتها بالسياسة الزراعية

أولا: مفهوم التبعية الغذائية

توجد عدة تعاريف للتبعية الغذائية ومنها:

- تعرف التبعية الغذائية، بأنها عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- تعني التبعية الغذائية أيضا عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الغذائية الاستهلاكية، لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد، عن طريق الاستيراد من الخارج، لان أي اختلال أو ندرة، يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة[1].

- التبعية الغذائية تعرف كذلك، بأنها حالة من العجز الغذائي، الذي لا يعوض من خلال المصادرة الداخلية، مما يجعل البلدان في حالة الطلب عليه من الخارج، للوفاء بحاجات السكان[2].

ومن التعاريف المقدمة، يمكن تقديم التعريف الإجرائي التالي: التبعية الغذائية تعني" انخفاضا في نسبة في الاكتفاء الذاتي في تأمين الموارد الغذائية (خاصة الأساسية منها، والمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع)، وتزايد نسبة الاعتماد علي الخارج لتأمينها.

ثانيا: علاقة السياسة الفلاحية بالتبعية الغذائية

تعتبر السياسية الفلاحية، سياسية من السياسات العامة التي يضعها صانعوا القرار والتي تشكل عاملا أساسيا للنهوض بالقطاع الفلاحي وللارتقاء به، ويختلف محتوى السياسة الفلاحية من بلد لآخر مما يؤدي إلى اختلاف أداء القطاع الفلاحي.[3] والسياسية الفلاحية، تتجسد في مجموعة متكاملة من إجراءات والتشريعات التي تتخذها السلطات العامة، وتساهم فيها الفواعل التي لها علاقة بالفلاحة، بغية تحقيق أهداف محددة، تتضمنها اخطط التنموية الفلاحية، وهذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات، وتكثيف الجهود لتطبيق الهوة بين طلب على الغذاء وإنتاجه

---

[1]- فوزية غربي، مرجع سابق، ص 54.

[2]- رباب علي جميل الشوك, التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار، شهادة ماجستير في العلوم السياسة ، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2010، ص 12.

[3]- حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت، المنهل، لبنان، 2007، ص343.

وهذه الأهداف، تتطلب من النظام الحاكم أيضا مساعدة المزارعين ودعمهم مساعدة المزارعين ودعمهم، للتغلب على جملة من المعوقات التي تواجههم.

فأية سياسة فلاحية بذلك، تحمل كهدف رئيسي تحقيق الاكتفاء الذاتي والسعي لعدم اللجوء للخارج لاستيراد الغذاء، وبالتالي فوقوع دولة ما في تبعية غذائية تعتبر بمثابة مؤشر تقاس على أساسه النجاعة السياسات الفلاحية، وأهم أسباب مشكلة نقص الغذاء في الدول النامية، هو قصور طاقتها الإنتاجية الناجمة بصفة خاصة، عن تقلص نشاط القطاع الفلاحي والنقص في إنتاجية، ، في الوقت الذي يزداد الطلب على هذه أسلوبين النمو السكاني السريع وتزايد متطلبات التنمية، وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد[1].

إلا أن المشكلة التبعية الغذائية، وعدم ؟ الإنتاج المحلي للطلب المتزايد على الغذاء، لا يمكن إرجاعه إلى سياسة الفلاحية فقط، إذ توجد عوامل أساسية أخرى تلعب دورا محوريا في حجم الإنتاج الغذائي. ويتحدد الإنتاج من أي سلعة في المجال الاقتصادي، حسب ما تم استخدامه من عوامل الإنتاج، وطبقا لذلك فإن حجم الإنتاج الغذائي يكون مبنيا على:

1- المساحة المزروعة: وهي عبارة عن إجمالي الأرض الزراعية، في أن مقدار الثانية ثابت ولا يتغير، أما الأولى فيمكن تفسيرها بمجموعة من الوسائل هي:

أ- التنمية الزراعية الأفقية:

والتي تعني إضافة موارد اقتصادية أرضية زراعية جديدة، إلى القدر المستخدم فعلا، وذلك استصلاح مساحات جديدة.

ب- التنمية الزراعية الرأسية: والتي تعني تنمية ؟ الإنتاجية للموارد الأرضية المستخدمة.

ج- توجيه استخدام الموارد الأرضية الزراعية نحو إنتاج السلع الغذائية الأساسية، والسلع الغذائية الأساسية، والسلع الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، والتي تحقق إشباع رغبات السكان[2].

2- الموارد البشرية:

تمثل الموارد البشرية، مجموعة من الطاقات البشرية أي مجموعة الجهود الفكرية والعضلية، التي يمكن استخدامها مع غيرها من موارد الإنتاجية الأخرى، في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية اللازمة لإشباع حاجات الأفراد.

[1]- عبد المجيد قدى، المدخل إلى سياسات الاقتصادية، الكلية دراسة تحليلية تقيمية، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص30.

[2]- أبو الوفاء عصام وعلي يوسف خليفة، مرجع سابق، ص 109.

وتلعب القوى العاملة دورا مهما في الإنتاج الزراعي والغذائي، إذ تتباين المحاصيل الزراعية من حيث مدى حاجاتها إلى اليد العاملة، فبعض المحاصيل تحتاج إلى وفرة من الأيدي العاملة رخيصة، كالأرز وقصب السكر، بينما لا تحتاج محاصيل أخرى إلى أعداد حاجتها إلى أعداد كبيرة من العمالة الزراعية كالفاكهة، لذا تتباين اقتصاديات الدول من حيث مدى حاجات للأبدي العاملة، وفقا لكثافة السكان ولنوع التخصص في الإنتاج الزراعي.

3- رأس المال:

يمكن تعريفه بأنه المال الناتج من عملية إنتاج سابقة، ويستخدم في عملية إنتاج جديدة، أي عبارة عن السلع والخدمات التي تستخدم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في العمليات الإنتاجية، وتتعدد مصادر رأس المال المستخدم في غرس الزراعي، إذ يمكن تضيف رأس المال الزراعي وفقا لمصادره إلى:

أ- رأس المال الاستهلاكي: وهو ذلك القدر من رأس المال، الذي يستطيع المنتج الزراعي.[1]

ب- رأس المال؟ : وهو ذلك القدر من رأس المال، الذي يستطيع المنتج افتراضه من الغير، سواء كان الافتراض من أفرا آخرين أو بنوك افتراضية، أو جمعيات تعاونية كالتعاونيات الزراعية، التي تقوم بتقديم السلف لأعراضها لقاء فائدة سنوية معينة، ويمكن أن يضم رأس المال ؟ ، رأس المال عين كالأسمدة والمبيدات، أو رأس مال نقدي، يستخدم، يستخدم في الأنفاق على العمليات الزراعية اليومية أو كلامها[2].

4- التقدم التكنولوجي:

يستهدف من استخدام التكنولوجيا وأساليبها الحديثة المختلفة الوصول الأكبر قدر من الإنتاج باستخدام الموارد الزراعية المتاحة، إذ تسمح بتحقيق زيادة سريعة في الإنتاج، كما أنها تقلص من عدد القوة العاملة ولعدد من حيوانات العمل، وتوجيهها نحو أنشطة إنتاجية أخرى، كما يؤثر استعمال الطرق التكنولوجية الحديثة، على أسعار السلع الزراعية والغذائية، حيث تسمح بتخفيض وتكاليف الوحدة المنتجة.

يتخذ إدخال التقدم التكنولوجي في القطاع الفلاحي طريقتين أما ؟ أحدهما مباشرة الآخر غير مباشر.

- يقصد بالتقييم التكنولوجي المباشر، تلك الوسائل التي تستخدم لتنشيط الإنتاج الحيواني والنباتي، والتي تساهم في زيادة مردودية إنتاجه مثل الأسمدة، المبيدات الآلات، أنظمه الري الحبشة، أما التقدم التكنولوجي غير المباشر، فيختص بالتعليم، التدريب، الإرشاد الفلاحي وتطوير طرق الاتصال[3].

---

[1]- محمد إبراهيم حسن، الأرض والموارد والإنتاج دراسة تحليلية مقارنة، مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص464.

[2]- المرجع نفسه، ص337-340.

[3]- سيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص156.

مع الإشارة إلى أنه رغم أن العوامل المذكورة، تلعب دورا محوريا على أسامة تحدد إنتاجية الغذاء، إلى أن الفلاحة، تتميز عن يأتي القطاعات الأخرى بتأثرها الشديد بالعوامل الطبيعية، من حيث التغيرات الجوية والظروف المناخية (كالجفاف ونقص الأمطار، الفيضانات وغيرها) والتي تشكل هي الأخرى، عاملاها ما على أساسه تحدد كمية الإنتاج ونوعيته، علما أن الظواهر البيولوجية والأحوال المناخية لا سبيل لتحكم فيها ما يخلق درجة كبيرة من الاحتمالات التفاوت في النتيجة، ليصبح عنصر المخاطرة كبيرا في الزراعة ويبقى قائما باستمرار.

المطلب الثاني: مؤشرات التبعية الغذائية وآثارها السياسية

للتبعية الغذائية مؤشرات تقيس مدى اعتماد البلد على الدول المتقدمة في توفير الغذاء، كما تترتب عليها عدة أثار سنذكر فيها الآثار السياسية.

أولا: مؤشرات الشعبية الغذائية:

تعرف هذه المؤشرات بأنها مؤشرات التي تقيس مدى اعتماد البلد على العالم الخارجي في تدبير حاجياته الغذائية، وهي في نفس الوقت تقيس مدى تقدم البلد نحو تحقيق قدر متزايد من الاكتفاء الذاتي، وهذه المؤشرات وهي:

1- مدى التركز الجغرافي لمصادر الغذاء المستورد، لبيان ما إذا كانت الدولة المهنية تعتمد على دولة واحده أو عدد محدود من الدول للحصول على نسبة كبيرة من وارداتها الغذائية.

2- واردات الحبوب بالآلاف الطن، قيست الواردات من الغلال بمكافئات الحبوب بمقتضى التضييق الدولي التجاري الموحد.

3- نصيب الفرد من الحبوب بالكيلوغرام.

4- المعونة الغذائية بملايين الدولارات.

5-المعونة الغذائية من الحبوب بالآلاف الطن المتري.

6-نسبة اعتماد البلد على استيراد الأغذية .

7- نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة وتعتبر الدولة التي تلتهم وارداتها الغذائية ٪30 أو أكثر من حصيلة صادرتها في وضع حرج ,ومن ثم تقع في منطقة التبعية، وتعتبر الدولة التي تمثل وارداتها الغذائية أقل من ٪10 من حصيلة صادرتها داخلة ضمن منطقة الاستهلاك.

8- مؤشر مدى الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء يتم حساب هذا المؤشر أولا من نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية المهمة، وترجيح هذه النسبة بأوزان تعكس بشكل تقريبي الأهمية النسبية لهذه

السلع على سلم الحاجات الأساسية. ويطرح قيمة المؤشر المرجع من 100 نحصل على نسبة الاعتماد على الخارج تدبير حاجات الدولة من الغذاء.

9- مؤشر نسبة المدفوعات عن الواردات الغذائية إلى حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة:

يعتبرها هذا المؤشر عاملا مخففا لوطأة المؤشر السابق للتبعية الغذائية، فعندما تكون نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية عالية يحسن التمييز بين الدول بحسب قدرتها على دفع ثمن تلك الواردات من حصيلة صادرتها، فالدولة التي لا تمثل فاتورة وإرادتها الغذائية على ارتفاع قيمها سوى نسبة ضئيلة من حصيلة صادرتها تعتبر في وضع أفضل أو أقل خطورة من دولة تلتهم فيها الواردات الغذائية نسبة كبرى من حصيلة صادراتها و بالتالي تلجأ إلى الاقتراض الخارجي لاستكمال حاجاتها من الواردات الأخرى.

كما تعتبر الدول التي تمثل نسبة وإراداتها الغذائية 30٪ وأكثر من حصيلة صادرتها هي في وضع حرج، ومن ثم تقع في منطقة التبعية، وتعتبر الدول التي تمثل وارداتها الغذائية أقل 10 ٪من حصيلة صادرتها تدخل في منطقة الاستقلال[1].

ثانيا: الآثار السياسية المترتبة عن التبعية الغذائية

أ-التدخل السياسي المباشر : تعتبر السيادة، من الأركان الأساسية للدولة بمفهومها الحديث، وتجد الكثير من البلدان الواقعة في تبعية غذائية وفي تبعية اقتصادية بشكل عام نفسها مضطرة للاعتماد على القروض والمعونات، سواء من البلدان الكبرى، أو من المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وكذا الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى، وهو ما يفقدها الكثير من سيادتها وقدراتها في اتخاذ الق قرارات، إذ تنصاع لما تمليه هذه الأطراف، عند صياغتها لسياساتها العامة المحلية.

ويتبلور خطر التدخل السياسي المباشر على البلدان التابعة، في عدم قدرة هذه الأخيرة، على إعادة تكوين نفسها ذاتيا، وتعطيل الإرادة السياسية لهذه البلدان، فرسم السياسات الاقتصادية أو الاجتماعية، لا يتم انطلاقا من الحاجات الفعلية للبلدان التابعة، وإنما انطلاقا من إ ا ردة وحاجات الدول الدائنة، وهو ما يكرس استمرار تبعية هذه البلدان، للبلدان الكبرى[2].

ولقد أظهرت التجارب الدولية، بأن السياسة المالية التي يتبعها البنك الدولي، من خلال منحه للقروض والمساعدات للدول النامية، تعتبر أحد أهم العوامل التي تكرس مفهوم التبعية، كون هذه القروض

[1]- إبراهيم العيسوى، مرجع سابق، ص 199.

[2]- رباب علي جميل الشوك، مرجع سابق، ص 87.

مربوطة بقيود وشروط، إذ تف رض على هذه البلدان برامج وسياسات، ويكون حصولها على هذه القروض، مرهون بتطبيق تلك الشروط، وهو ما يضيق من مجال حرية متخذ القرار فيها.

إن البلدان المصدرة للغذاء قليلة العدد، وتتميز أغلبها بالتقدم الاقتصادي، وهي تحتكر سوق الغذاء العالمية، وتؤثر في حرية القرار الاقتصادي والسياسي للبلدان المستوردة، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أهم المصدرين للغذاء، والتي استخدمت ولا ت ا زل تستخدم سلاح الغذاء كأداة ضغط سياسية على بلدان العالم، ومن أمثلة ذلك :استخدام صادرات الغذاء ضد الاتحاد السوفياتي سابقا، لتمرير اتفاقية حظر انتشار الأسلحة، وتسهيل هجرة اليهود[1].

ب- زعزعة الاستقرار الداخلي: من المعروف أن الآثار الاقتصادية الإيجابية بمعناها العام، تجلب الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع، بينما تؤدي الآثار الاقتصادية السلبية، للاضطرابات الاجتماعية وللنزاعات أو لحروب، ويختل الاستقرار الداخلي للبلدان الواقعة في التبعية الغذائية، عند ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وما لذلك من أثر على تدني الأوضاع الاجتماعية المعيشية للأفراد، خاصة إذا كانت تلك الدول، واقعة في أزمة المديونية، وهو ما يؤثر في شع ور المواطنين بالتهديد بخطر الجوع، ما قد يدفعهم للانتفاض والعصيان المدني.

إن التقلبات في أسعار المنتجات الغذائية، تفرض على البلدان المستوردة تبني سياسات تتناسب مع هذه التقلبات، فقد تكون الحكومات مطمئنة لثبات الأسعار، ما يدفعها لعدم وضع حصة من المال في ميزانيتها السنوية، احتياطا لدعم أسعار السوق الخاصة بالمواد الغذائية، وقد تحدث فجأة زيادة في الأسعار، فتضطر هذه البلدان لتبني سياسات غير مستقرة، وتجد نفسها مضطرة لفرض زيادة الأسعار على المواد الغذائية الأساسية، فمثلا في الأردن في عهد وزارة عبد الكريم الكباريتي، قفز سعر الخبز من 60 فلسا أردنيا إلى 210 فلسا، ليستقر في ما بعد على سعر 170 فلسا، وهو ما أدى إلى تذمر المستهلكين خاصة أصحاب الدخول المنخفضة، وقاد هذا التذمر إلى مظاهرات أربكت سير العمل الحكومي آنذاك، مما دعا الحكومة إلى اتخاذ إجراءات الدعم لتهدئة الشعب.

تكمن بذلك، الآثار السلبية التي تتركها تقلبات أسعار السوق في:[2]

- البحث عن موارد مالية لدعم المواطنين من جهة، وموارد أخرى لزيادة قيمة فاتورة الاستيراد من جهة أخرى.

[1]- محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، جامعة الأردن، دار الأوائل للنشر، 1999، ص 146.

[2]- محمد الهزايمة وعبد المجيد العزام، "الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية"، مجلة النهضة، المجلد 10، العدد 3، مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2009، ص 22-23.

- فقدان المواطن ثقته بالحكومة، كونه اعتاد على سعر معين، ليتضاعف السعر عدة مرات في مادة لها صلة مباشرة بجوانب حياته المعيشية، وهو ما يجعل مستوى دخل الأفراد أقل من مستوى المعيشة، ويجعلهم في حالة قلق دائم لخوفهم من زيادات الأسعار مستقبلا.

ج- فرض الولاء السياسي: تؤكد الدراسات الاقتصادية، أن المحاصيل الزراعية أصبحت تستخدم كسلاح سياسي في أيدي البلدان الكبرى، لفرض اتجاهاتها على البلدان النامية، وبالتالي انصياع هذه الأخيرة، ورضوخها لإرادة البلدان المتقدمة، وإظهار الولاء التام لها، فالقمح اليوم أصبح سلاحا لا يقل أهمية عن البترول، والولايات المتحدة الأمريكية، لا تنفك عن الضغط على البلدان النامية، مستعينة في ذلك بتهديدها بتخفيض حجم المعونات منه، ومن برامج المساعدات الممنوحة لها، من السلع الغذائية لفرض إرادتها عليها.[1]

وتسمح هذه السيطرة المفروضة على البلدان النامية، بإبقائها كمناطق نفوذ للبلدان القوية، أو االستغلالها اقتصاديا من حيث استن ا زف موادها الأولية ولليد العاملة الرخيصة فيها، ومن جهة أخرى تمثل هذه البلدان، أسواقا يصرف فيها فائض الإنتاج.

د-استغلال العمل الإغاثي :إن البلدان التي تتلقى المساعدات، تجد نفسها مرتبطة بالبلدان المانحة من خلال التبعية الغذائية، السياسية والعسكرية، فالعمل الإغاثي يحمل كأهداف معلنة أهدافا إنسانية، ولكنه يحمل في طياتها، أهدافا خفية في صالح البلدان الكبرى، فمي ا زن القوى الدولي الحالي، يتميز بنظرة البلدان القوية، للمساعدات التي تقدمها للبلدان النامية، بأنها أحد السبل والوسائل المستعملة للتنافس على موارد هذه البلدان، ولكسب ولائها لصالحها، فكل إجراء من هذا النوع، يخدم مصالح البلدان المانحة، ويخدم فقط مصلحة البلدان المستقبلة.[2]

ولقد كان شائعا في الخمسينيات، اعتبار المختصون بالشؤون الدولية والاقتصادية، وكذا الدبلوماسيون، المعونات الغذائية بأنها لعبة قذرة، تلعبها الولايات المتحدة الأمريكية، للتخلص من فائض المحصولات التي كان يشغل كاهلها.

وقد يذهب الأمر لأبعد وأخطر من ذلك، إذ تقوم بعض البلدان المصدرة للغذاء، بتقديم بعض الأغذية تحت شعار المساعدات الإنسانية، فتشحن أغذية غير صالحة للمناطق المنكوبة،أو لهدف هو التخلص منها، فعلى سبيل المثال، تؤكد منظمة بلا حدود، أن 31% من الأدوية والمواد الغذائية، التي أرسلت

[1]- أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006، ص 18.

[2]- محمد رفيق أمين حمدان، مرجع سابق، ص 114.

للبوسنة أو الهرسك خلال الحرب لم تكن صالحة، والأخطر من ذلك، أن المتبرعين بها ربحوا 19 مليون دولار، نفقات التخلص منها من بلادهم[1].

هـــ- التلويح بقطع المعونات الغذائية :تعني المعونات الغذائية، توفير الموارد الغذائية من بلد ما، أو من منظمة عالمية، لبلد أو مجموعة بلدان تشكو من نقص في الأغذية، على أساس من أسس التسهيلات المختلفة، بتقديمها كمعونة بدون مقابل، أو كقرض طويل الأمد بفوائد منخفضة ملائمة.[2]

أو التلويح بقطع المعونات الغذائية، عبارة عن عقوبة اقتصادية، تمارسها البلدان بهدف معاقبة بلد ما، ترى أنه قد أخل بالقانون والأعراف الدولية، وإذا وجدت البلدان الواقعة في التبعية الغذائية نفسها في ظروف داخلية غير مستقرة لأي سبب من لأسباب، فتصبح بذلك المعونات الغذائية ضرورة ملحة، فتضطر بذلك للحصول عليها وان كلفها ذلك رهن جزء من سيادتها، فتقبل تدخل الأطراف الأجنبية في صنع وتعديل سياساتها الوطنية.

ومن الملاحظ في هذا المجال، أنه بقدر حرص الحكومات المنكوبة على الحصول على الإمدادات الغذائية لشعوبها وقت الأزمات والكوارث، بقدر ما تكون مستغلة أكثر من القوى الاقتصادية الخارجية للحصول على مطالبها، بالتلويح بقطع الإمدادات الغذائية، والحكومات تعي جيدا أن قطع الإمدادات الغذائية، يجعلها في مواجهة ضغط الشعوب التي تعاني من الجوع، وأمام تمسكها بالكرسي القيادي، فهي بذلك تستجيب لرغبات الدول المحتكرة للغذاء، وتصنع سياساتها الداخلية وفق إملاءاتها، وتساندها في مختلف مواقفها.

و- إغفال التنمية :تتميز البلدان التي تعتمد في استهلاكها الغذائي على أسواق الغذاء الأجنبية، باستنزافها لمواردها المالية من العملات الأجنبية، لاستيراد الغذاء ولإشباع حاجيات السكان، فهي بذلك تدور في حلقة مفرغة، من حيث استعمال تلك الموارد المالية في شراء الغذاء، بدلا من استثمارها في المشاريع التنموية المختلفة، خاصة وأن البلدان النامية، تتميز بالارتفاع المستمر لعدد سكانها سنويا، وهو الارتفاع الذي يقابله زيادة في الطلب على الغذاء.

وتؤثر التبعية الغذائية سلبا على التنمية الاقتصادية، كون نقص الأمن الغذائي يصحبه ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وبذلك ترتفع تكاليف المعيشة ويحدث التضخم، وهو ما يؤدي لإعادة توزيع موارد المجتمع، لصالح الأنشطة السريعة المردودية، على حساب الاستثمارات ذات العائد البطيء، بالإضافة إلى

[1] - محمد الهزايمة وعبد المجيد العزام، مرجع سابق، ص 25.

[2] -كوكرين، مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية، ترجمة: محمد الشحات، القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009، ص 147.

توزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية، بطريقة لا تخدم الكفاءة الإنتاجية، والعدالة الاجتماعية، حيث تتسع الهوة بين الفقراء والأغنياء، نتيجة اختلال معدلات الزيادة في الدخول النقدية بين الفئات الاجتماعية، فينخفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة، كأصحاب الأجور والمعاشات، وكلها عوامل تساهم في بطئ عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الفجوة الغذائية في الجزائر

يبين التحليل التالي كميات الإنتاج والصادرات الواردات من السلع الغذائية، كميات الاستهلاك والطلب على الغذاء، وأهم السلع التي تشكل الفجوة الغذائية.

أولا: مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني في تلبية الاحتياجات الغذائية: بلغت المساحة المزروعة في الجزائر سنة 2012 ما يعادل 9032.70 ألف هكتار وهو ما يمثل 3.8% من المساحة الكلية.

الجدول رقم (2-1): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2005-2011).

المنتوجات الزراعية	متوسط الفترة 2005-2009	2010	2011	2012
القمح	2330.69	2952.70	2554.93	3432.23
الشعير	12093.20	1503.90	1104.21	1591.72
الذرة	1.37	0.36	0.58	1.75
الباقوليات	51.35	72.32	78.82	84.29
الخضر	5401.52	175.31	9569.24	10402.32
الزيتون	218.82	2705.39	417.99	248.01
الفواكه			2983.42	3667.38

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية- المجلد 33، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2013، ص 52.

ويشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي، سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة.

إن معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية، وهذا ما سبب في انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي لهذه المحاصيل والسلع، كما إن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم

بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يضفي أهمية بالغة وضرورية جدا للحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وهكذا أصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة، بالإضافة إلى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز الغذائي وزيادة المديونية الخارجية والتي تشكل عبئا متزايدا على العجز في ميزان المدفوعات.

أولا: الواردات من المواد الغذائية من سنة 2000 إلى 2014

توضح الجداول التالية أهم المواد الغذائية المستوردة من 2000 إلى 2008.

الجدول رقم (2-2): واردات الحبوب والسكر والحليب خلال الفترة (2000-2008).

	الحبوب	القمح	الذرة	السكر	الحليب
2000	7503910	4514748	1674737	844628	216385753
2001	6659951	6000038	1901678	971231	2003061898
2002	8607202	5182776	1544209	1038168	272726412
2003	6297207	5017853	1790348	946833	211075.2
2004	7102191	5685248	2452054	1078747	251790.6
2005	8339514	7804165	2194161	993375	25929
2006	10221617	4855880	2282885	1052440	249975
2007	7277378	64896531	2199317	1189303	292351
2008	9112446			1096650	257684

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 33.

الجدول رقم (2-3): يوضح تطور واردات بعض المواد الغذائية ما بين (2000-2008)

	البطاطس	البقوليات	اللحوم الحمراء	الأرز	اللبن
متوسط فترة					
2005-2001	110.23	170.87	48.78	64.34	109.06
2006	99.64	163.82	66.48	77.28	109.90
2007	201.29	191.02	65.03	71.35	116.84
2008	68.82	186.95	57.94	97.79	125.78
2009	124.92	175.11	62.30	75.85	123.23

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 33.

الجدول رقم (2–4): يوضح تطور واردات الحبوب والحليب والسكر من 2009 إلى 2014.

	القمح	الذرة	الحليب	السكر
2009	5.719.7276	1994.8069	293.009	1096650
2010	5232.7224	2783.0899	265483	1214719
2011	5550.4631	3153.3207	202891	1225837
2012	6347.2313	3041.0152	300429	1346695
2013	6311.4354	3218.9976	262164	1672489
2014	7417.0	4108.0400	372050	1790472

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية المجلد 33.

الجدول رقم (2–5): يوضح تطور واردات بعض المواد الغذائية من 2009 إلى 2014.

	البطاطس	البقوليات	اللحوم ..	الأرز	البن
2009	124.92	175.11	62.30	104.87	123.23
2010	113.26	206.06	62.30	104.87	123.23
2011	113.26	206.06	62.30	119.09	123.23
2012	113.26	206.06	62.30	117.31	123.23
2013					127.32
2014					128.78

ثانيا: الصادرات من المواد الغذائية 2000–إلى 2014

تتمثل أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر سنة 2000 إلى 2008 في:

الجدول رقم (2–6): يوضح تطور أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر خلال الفترة (2000-2008).

	التمور	الخضر	الفواكه
متوسط فترة 2001-2005	9.59	0.85	9.73
2006	12.13	1.99	12.30
2007	12.82	2.32	13.13
2008	9.64	0.76	10.09

يوضح الجدول بأن المواد التي تصدرها الجزائر حد محدود كما أن الكميات المصدرة وإذا ما قورنت بكميات الغذاء المستورد نجد أن حجمها ضئيل جدا[1].

خلال فترة 2009-2014 لم تتمكن الجزائر بين تنويع صادراتها من المواد الغذائية حيث حافظت على نفس المواد الفلاحية المصدرة بين 2000 و2008.

الجدول رقم (2-7): يوضح تطور أهم المواد الغذائية التي صدرتها الجزائر بين 2009 و2012

	التمور	الخضر	الفواكه	السكر الخام
2009	7.32	5.25	9.02	13.83
2010	7.32	5.25	9.02	6.74
2011	7.32	5.25	9.02	6.74
2012	7.32	5.25	9.02	6.74

المصدر: صاحب يونس، سياسة الفلاحة والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة المواد الغذائية أساسية، مرجع سبق ذكره.

[1]- صاحب يونس، مرجع سابق، ص 177-178.

خلاصة:

يتضح من العرض السابق، إن الأمن الغذائي يعتبر من أكبر التحديات التي يشهدها العالم بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، وهكذا نستخلص أن الأمن الغذائي هو قدرة المجتمع على توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، حيث انتقل مجال توفير الغذاء من المستوى العالمي إلى المستوى الوطني فمستوى الأسرة فالفرد، و مفهوم الأمن الغذائي من هذه المستويات يعني باختصار توفير الغذاء على كل مستوى من هذه المستويات، و كذلك ما يميز الأمن الغذائي من طابع اقتصادي وسياسي واجتماعي وأبعاد أخرى ذات أهمية، ولاسيما أن الغذاء هو المصدر الأساسي لحياة الإنسان.

كما تعرفنا إلى تشخيص المشكلة الغذائية المتزايدة وذلك من خلال وقوفنا على المفاهيم الأساسية للأمن الغذائي، كما حاولنا التطرق إلى مؤشراته وفي هذا السياق تبذل الجزائر مجهودات جبارة لتتمكن من زيادة الإنتاج الغذائي المحلي والاستيراد من الخارج وفرض قيود على أسعار السلع الغذائية الرئيسية للحفاظ على القدرة الشرائية للفرد كما تعمل على ضمان الأمن الصحي للأغذية التي يتناولها الأفراد.

الفصل الثالث

السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر بين سنة 2000-2014

تمهيد:

في ظل الظروف السائدة، عمدت الدولة على تبني سياسة اقتصادية جديدة، تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي، لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدعم كل نشاط إنتاجي محلي، وكذا تنمية الموارد البشرية والتنمية المحلية، إضافة لدعم قطاعات الفلاحة والصيد، النقل، الري، الهياكل القاعدية، وإلى غاية فترة 2014، طبق كذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والمخطط الخماسي (2010-2014).

من جهة أخرى ومن أجل تنمية وتفعيل قطاعا لفلاحة، وتجاوز التبعية الغذائية، وبغية تجاوز سلبيات ونقائص السياسات الفلاحية التي طبقت سابقا، تم إطلاق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عام 2000، والذي تم توسيعه سنة 2002 بإدراج تنمية العالم الريفي فيه،ثم في سنة 2009، تم إطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، والذي بني على الأهداف الأساسية للسياسات الفلاحية المتبناة سابقا، بتعزيز الأمن الغذائي، والعمل على رد الاعتبار لقطاع الفلاحة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

وفي إطار هذا الفصل، سيتم التركيز على السياسات الفلاحية المطبقة بين 2000 و2014 بالتطرق لمضمونها ولآليات تنفيذها، ومدى مساهمتها في تحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR).

المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي وأهدافه.

المبحث الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

المطلب الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أهدافه وأسسه

أولا: تعريفه

أمام الوضعية الصعبة عرفها الاقتصاد الجزائري خلال عشرية التسعينات خصوصا القطاع الفلاحي الذي استلم في هذه الفترة بالركود نتيجة النزوح الريفي نحو المدن بسبب حالة الأمن التي كانت تسود البلاد في تلك الفترة، مما أنجز عنه إهمال للأراضي الزراعية في تلك المناطق وازدياد تفشي ظاهرة البطالة في الوسط الريفي، كل هذه الأوضاع أدت بالسلطات في التفكير بوضع إستراتيجية شاملة تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي في بلادنا في إطار مخطط وطني سمي بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية P.N.D.A

هذا المخطط وسع ليأخذ البعد الريفي حيث أصبح يطلق عليه بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية P.N.D.A.[1]

ثانيا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[2]

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية

1-تحسين مستوى الأمن الغذائي من أجل تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا.

2-تحسين مستوى التغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الزراعية، من بذور وشتائل.

3-الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

4-ويتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل: تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع.

5-تكييف أنظمة استقلال الأراضي في المناطق ونسبة جافة وتلك المهددة بالجفاف بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها العالية.

---

[1]- حوحو حسينة وحوحو سعاد، آلية تمويل وتسير الصندوق الوطني للضبط وللتنمية الفلاحية" مجلة العلوم الإنسانية العدد الثالث والعشرين، بسكرة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص 324.

[2]- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال الفترة (1980-2009) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي) جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014، ص 65-66.

6-تطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات المزايا النسبية والموجهة للتصدير.

7-الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.

8-تحسين شروط الحياة والمداخيل الفلاحية والاستقرار السكاني.

9-تحسين الميزان التجاري والفلاحي والتحضير لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي (الوحدة الأوروبية UE منطقة التجارة العالمية OMC...)

10-زيادة معدل النمو الزراعة الصناعية.

11-تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية.

12-مكافحة التصحر.

13-إعادة الاعتبار للأصل الطبيعي لمختلف مناطق البلاد.

15-كما يهدف هذا المخطط إلى توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب وتقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـــ 600000 هكتار.

16-يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإدارة والمعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة والتعاضديات الفلاحية وكذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد.

ويتم تنفيذ المشاريع تكثيف دعم الأنظمة الزراعية، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز بدعم من صناديق خاصة:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA).
- صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (FMCV).

ثالثا: أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[1]

غن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط الاستصلاح في شمال وجنوب البلاد، تحويل أنظمة الإنتاج والاستعمال العقلاني للموارد الدولية.

[1]- حوحو حسينة وحوحو سعاد، مرجع سابق، ص 324-325.

تهدف أساسا إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية (المياه والأراضي) التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة. هذه العمليات الأساسية تفرضها المعوقات المتعلقة بالتربة والمناخ، لن معظم الأراضي الزراعية للبلاد تتميز بمناخ جاف وترتبها مهددة بالانجراف والتدهور بسبب تقنيات وأنظمة الإنتاج غير الملائمة، ولهذا فإن الدولة أخذت بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

وبالنظر إلى البعد الأول، فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقتها وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وصناعية غذائية.

المطلب الثاني: طرق ومناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[1]

يذكر المنشور رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 بالمناهج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط بالإضافة إلى مختلف النصوص التنظيمية الأخرى المسير، للصناديق التي أنشأت في هذا الإطار (FPZSPP,FMCV,FNRDA) وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير (PNR) الإطار الذي يرجع إلى تنفيذ برنامج التنمية الفلاحية ومن جل بلوغ الأهداف المشورة في المخطط من أجل بلوغ الأهداف المشوه في المخطط قامت وزارة الفلاحة بإعداد البرامج التالية:

1-برنامج دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية:

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات وسوف تولي عناية خاصة للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير.

ولهذا فإن التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية ومرونة في تقديم مساعدات ممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المناخية من جملة، ومن أجل بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى.

2-برنامج تكييف أنظمة الإنتاج:

يعتمد هذا البرنامج في تنفيذه على نظام دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين ويستمد هذا النظام ميزاته في كونه: يقدم دعما مباشرا لأنشطة تسمح بتأمين من مداخيل للفلاحين (مساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل آنية وعلى تحويل الأنظمة الزراعية).

[1] - غريبي محمد، القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 136-138.

ويأخذ بعين الاعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحدتها خلافا فالبرامج تطوير الفروع التي تهدف المنتوج نفسه.

3-البرنامج الوطني للتشجير:

يرمي هذا البرنامج إلى إنجاز أعمال تشجير ذات فعالية اقتصادية للزراعة وذلك عن طريق اختيار أصناف الأشجار المثمرة والملائمة لكل منطقة (أشجار الزيتون، أشجار التين...وغيرها) وذلك من أجل حماية متجانسة للتربة مع ضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية وتوفير مناصب شغل ويمول البرنامج الوطني للتشجير (PNR) من الميزانية القطاعية ومن الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)[1].

4-برنامج استصلاح الأراضي بالجنوب:

لقد تم إعادة توجيه هذا البرنامج من حيث الأهداف ومن حيث الشروط وطرق تنفيذه حيث أصبح استصلاح الأراضي حول الواحات يتم في إطار برنامج الامتيازات الفلاحية، أما الإصلاحات الكبرى أو بالفلاحة المؤسساتية التي يتم بوسائل مادية وتقنيات كبرى، ستخصص الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

ومن جهة أخرى فإن البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة التنمية الفلاحية في المناطق الصحراوية (تهيئة وتحضير الهياكل القاعدية الفلاحية) بالإضافة إلى ذلك المحافظة السامية لتطوير السهوب (تنمية المراعي) ستتواصل بطريقة تكاملية وممنهجة مع مختلف برامج القطاع.

المطلب الثالث: تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ونتائجه

أولا: تمويل الفلاحة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[2]

إن الآلية المالية المتوفر لأجل تمويل القطاع في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية متعددة ومتكاملو لضمان تمويل ملائم للبرنامج ولقد تكفل بعملية التمويل في البداية الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CUMA) وصناديقه الجهوية تم ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ليقوم بتسيير الصناديق العمومية وكذا المهام المتعلقة بالقروض والتأمينات الفلاحية. أما فيما يخص الآلية لتنفيذ هذا المخطط، فتتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية:

[1]- غربي محمد، مرجع سابق، ص 136.

[2]- كتفي سلطانه، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا، والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006، ص 25.

1-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية: (FNRDA) أنشأ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل النشاطات ذات الأولوية للدولة.

2-صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز (FMVTC) الذي أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1998 وهو موجه لتدعيم برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز والذي يهدف إلى توسيع المساحات الزراعية المستعمله بالإضافة إلى خلق مناصب شغل وخلق مراكز حيوية.

3-القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية: هي الآلية التي يرى المنشور الوزاري السالف ذكره أن غيابه يعد من معوقات الاستثمار وانطلق عمليا مع بداية الموسم 2001/2000.

وفي هذا الإطار يتكفل الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي (CNMA) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بمهام أساسية لإنجاح البرنامج بحسب أبعاده ثلاثة تتمثل في هيئة افتراض وتأمين اقتصادي ومحاسب للصناديق العمومية[1].

ثانيا: نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تثبت الإحصائيات الخاصة بالإنتاج الزراعي لفترة إنفاذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أهمية تطور الإنتاج في أغلب المحاصيل ولقد نصت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية لتنقل من 32% للفترة الممتدة من 1996 إلى 2000 لتصل إلى 40% للفترة الممتدة من 2000 إلى 2003.

[1]- عقال عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 68.

الجدول رقم (3-1): تطور الإنتاج الزراعي بالجزائر (2002-2005)

التعيين	إنتاج 2002		إنتاج 2003		إنتاج 2004		إنتاج 2005	
	الكمية	الرقم القياس	الكمية	الرقم القياس	الكمية	الرقم القياس	الكمية	الرقم القياس
الحبوب	19514	100	42644	219	40313	207	35250	181
الأعلاف	6335	100	12846	202	19050	301	19500	308
الحبوب الجافة	435	100	577	133	580	133	471	108
الطماطم الصناعية	4136	100	4302	104	5786	140	5097	123
الحمضيات	5195	100	5599	108	6091	117	6274	121
التمور	4184	100	4922	118	4426	106	5163	12
اللحوم البيضاء	1506	100	1568	104	1700	113	1436	95

المصدر: فوزية غربي الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي في حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان الطبعة الأولى 2010، ص 156.

يتضح من الجدول أن الرقم القياس لإنتاج معظم هذه المحاصيل قد عرف تطورا ايجابيا في غالبة خلال الفترة من 2003 إلى 2005 إلا أن النتائج الجيدة التي سجلها مثلا إنتاج الحبوب ارتفع رقمه القياس مقارنة بسنة 2002 (من 219: سنة 2003، إلى 2007: سنة 2004، ثم إلى 181، سنة 2005 تبقى دون المستوى الذي يؤهلها التلبية الطلب المحلي من هذه السلعة[1].

من جهة أخرى مكن المخطط من إدماج أكثر من 300000 مستثمرة فلاحية تضمن مختلف برامجه كما حقق في مجال إنشاء مناصب العمل للفترة ما يناهز 747000 منصب شغل (منها 336000 بصفة دائمة أي ما نسبته 45%) متجاوزا ما كان مقدرا به بنسبة 15% إضافة إلى هذه النتائج، سمح المخطط الوطني بإضافة 419000 هكتار إلى المساحة الزراعية الصالحة.

[1]- جرموني مليكة، البيانات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ص 134.

المبحث الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)

تم توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بإضفاء البعد الريفي له، بغية تنمية العالم الريفي وتحسين ظروف ممارسة النشاط الزراعي والرعوي فيه ويشمل على برنامجي استثمار كبير تمثلا في:

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي وأهدافه ونتائجه

أولا: برنامج الدعم والإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يتمحور برنامج الدعم والإنعاش الاقتصادي حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، ميدان الري، النقل والمنشآت بالإضافة إلى تحسين المستوى المعيشي للسكان وتنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق التنمية المحلية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

ويعتبر برنامج الدعم والإنعاش الاقتصادي كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الدولة قصد إنشاء محيط ملائم لانسجامه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية.[1]

قدر الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج ب 525 مليار دج وزعت كما يلي:

الجدول رقم (3-2): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	محور القطاع	حصة كل قطاع
أشغال كبرى وهيكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	1.0	210.5	%40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	605	204.2	%38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	33.5	12	65.4	%12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45	%8.6
المجموع السنوي	205.4	185.9	113.9	20.5	525	%100

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 من الموقع www.miv.chlef.dz./matsh

[1]- عيساني فتيحة، أثر المخطط الخماسي 2010-2014 على التنمية المحلية بولاية تيارت رسالة ليسانس 2012، ص 72،

بالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج إي ما يعادل شبه 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وهي حصة ضئيلة مقارنة بالتنمية المحلية والبشرية (38.8%) وبقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية (40.1%) ويعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برامج خاص ابتداء من سنة 2000 في إطار المخطط الوطني للتنمية المحلية PNDA وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بصناعة دعم للبرنامج السالف الذكر.

ثانيا: أهداف برنامج الدعم والإنعاش الاقتصادي

جاء في برنامج الحكومية العمل على إنجاز الأولويات التالية:

1- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش الإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع مع ضمان ديمومة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2- المساهمة في إنشاء مناصب شغل لاسيما في مجال البناء والأشغال العمومية والسكن.

3- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية من خلال:

- الإسراع وتيرة إنجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار ساسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا.
- الشروع في إنجاز حظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله، خطوة أولى نحو إرساء استراتيجيه للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية، سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة.
- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلقة بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة لبناء مدينة بوغزول الجديدة لتوفير شروط التنمية المستدامة.
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطق وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادرها قطاع الفلاحة.

ثالثا: نتائج البرنامج

حقق هذا البرنامج نتائج عديدة من بينها ما يلي:

- تطور احتياطي الصرف حيث عرف احتياطي الصرف للجزائر من 1999 تطورا ملحوظا

- تطور ارتفاع مداخلي أسعار النفط، لقد عرفت الجزائر تحسنا كبيرا في مداخيل المحروقات بفضل ارتفاع أسعار البترول ما بين 2003-2004 بأكثر من 30%.
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وبناء وتسليم 700 ألف سكن، حققت الجزائر نمو اقتصادي في 2003 بنسبة 68% [1].

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو وأهدافه

أولا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

بداية من سنة 2000 والموازاة مع الإصلاحات السياسية التي عكفت الدولة على تسخير الجهود والكفاءات الوطنية لوضع الأرضية لانطلاقة حقيقية وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني، أنصبت جهود السلطة في هذا الإطار إلى تحضر برنامج تكميلي لدعم نمو ومواصلة على إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط وستعمل كذلك على موافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة فقي تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي.

وفي ظل استمرارية مسار الإنعاش الاقتصادي الجاري، تعتزم الحكومة تكييف مقاربتها قصد: استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق المر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي المصرفي.

انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصخصة والحرص الشديد على تقرير القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة وقد قدر الغلاف المالي المخصص للبرنامج الخماسي (2005-2009) بـــ 4202.7 مليار دج وزعت كما يلي[2]:

[1] - عيساني فتيحة، مرجع سابق، ص65.

[2] - البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة، 2005-2009، أفريل 2005.

الجدول رقم (3-3): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

القطاع	مجموع القطاع	حصة كل قطاع
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	%4.8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال	50	%1.2
المجموع	4202.7	%100

ففي إطار برنامج التنمية الاقتصادية استفاد قطاع الفلاحة والتنمية الريفية وكذا الصيد البحري من مبلغ مالي قدره 312 مليار دج أي ما يعادل نسبة 8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وزعت كما يلي:

- 300 مليار دج للفلاحة والتنمية الريفية.
- 12 مليار دج للصيد البحري.

فبالنسبة لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، فقد سطر برنامج يتم إنجازه خلال الفترة 2005-2009 ويتعلق بالنشاطات التالية:

1- تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط.

2- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج.

3- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها.

4- حماية الأحواض المنعذرة وتوسيع التراث الغابي.

5- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.

6- المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري والموارد الصيدلية، فقد سطر برنامج يتم إنجازه خلال الفترة 2005-2009 ويتعلق بالنشاطات التالية:

1-أعمال لدعم الصيد البحري (وحدات الصيد البحري، ورشات مائية، تربية الماشيات).

2-أعمال مرتبطة بالمنشآت الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.[1]

[1]- عيساني فتيحة، مرجع سابق، ص 73-74.

ثانيا: أهداف البرنامج التكميلي

تتميز أهداف برنامج دعم النمو عن أهداف برنامج الإنعاش، كونها مقيدة بأرقام محددة وبآجال ترتبط بعمر البرنامج وسوف نكتفي بذكر أهميتها على النحو التالي:

1- ضمان الحفاظ على بنية نمو اقتصادي لا تقل عن 5% طوال المرحلة وهو التزام بأخذ بعين الاعتبار الاختلالات الممكنة.

2- إنشاء 100.000 مؤسسة اقتصادية جديدة.

3- توفير مليوني منصب شغل جديد نصفه عبر التوظيف في جميع القطاعات أو الاستثمار الذاتي، والنصف الآخر عبر البرامج العمومية المستهلكة لليد العاملة.

4- إنشاء 150.000محل تجاري بمعدل متوسط 100 محل لكل بلدية عبر التراب الوطني.

5- توفير 1 مليون $م^3$ يوميا من المياه الصالحة للشرب عن طريق التحلية، يضاف إلى ذلك أصناف التعبئة الأخرى للمياه.

6- توفير الشروط الضرورية للاستقبال مليون طالب في الجامعة مع نهاية البرنامج.

إنجاز آلاف المنشآت الجديدة في المجالات التربوية، الاجتماعية الثقافية الطاقوية والهياكل القاعدية التي تساهم بدون شك في تحسين رفاهية حياة المواطنين في شتى ربوع الوطن.

المطلب الثالث: تطور الإنتاج الزراعي وموارد قطاع الفلاحة خلال فترة 2000-2008

بلغ متوسط نمو قطاع الفلاحة بين سنة 2001-2004 معدل 8.4% وتطور الإنتاج الزراعي سنة 2004 بـــ6.41%، وبلغت قيمته المضافة 3.13% في نفس السنة مضافة بنسبة 20% المحققة سنة 2003، كما بلغ متوسط نمو قطاع الفلاحة بين سنة 2000 و2008 معدل 6%.

1-تطور الإنتاج الزراعي:

أ-تطور إنتاج الحبوب: للحبوب مكانة رئيسية في الغذاء اليومي للفرد الجزائري، ويستعمل القمح الصلب بشكل عام في الصناعات الغذائية كالعجائن والكسكسي، بينما يستعمل القمح اللين في الخبز والحلويات، أما الذرة والشعير، فقسم كبير منهما يوجع لتغذية الحيوانات.[1]

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التحديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، الجزائر، المطبعة الرسمية، 2012، ص 10.

يوضح الجدول التالي تطور إنتاج الحبوب:

الجدول رقم (3-4): تطور إنتاج الحبوب ما بين (2000-2008). الوحدة: القنطار

الإنتاج / السنوات	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	مجموع الحبوب
2000	4863340	2740270	1632870	81700	9318180
2001	1238650	8003480	5746540	436610	26575280
2002	9509670	5508560	4161120	344950	19514100
2003	18022930	11625590	12219760	755460	42643740
2004	15687090	7290000	12116000	890000	-
2005	17728000	8460185	10328190	775000	35250465
2006	15289985	9151300	12358800	890000	40128100
2007	8138115	7899640	11866580	922375	35978580
2008	8138115	972210	3959215	266600	15336140

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، 2015

يظهر الجدول عدم استقرار إنتاجية الحبوب في معدل معين وفشل سياسات (PINDAR) و(PINDA) في جعل النمو الإنتاجي لهما يتم بصفة مستمرة ومستقرة.

ب-تطور إنتاج الحليب: تطور إنتاج الحليب كالتالي:[1]

الجدول رقم (3-5): تطور إنتاج الحليب ما بين (2000-2008). الوحدة: اللتر

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الإنتاج	1583590	1637210	1944000	1610000	1915000	2092000	2244000	2184846	2219708

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق.

يظهر الجدول بأن إنتاج الحليب خلال فترة 2000-2008 قد عرف نموا إيجابيا، وابتداء من سنة 2005 إلى غاية 2008، تعدى إنتاج الحليب مليونين لتر.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التحديد الفلاحي والريفي، عرض وآفاق، الجزائر، المطبعة الرسمية، 2012، ص 10.

ج-تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية:

الجدول رقم (3-6): تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية ما بين (2000-2008). الوحدة: القنطار

الإنتاج / السنوات	البطاطا	الطماطم	الحمضيات	التمور
2000	12076900	3414470	4326350	3696160
2001	9672320	3735340	4699600	4373320
2002	13334650	4013640	5194990	4184270
2003	18799180	4569330	5599300	4723040
2004	18962700	5121950	6091110	4426000
2005	21565499	5137795	6274060	5162934
2006	21809610	5489336	4803450	4921880
2007	15068990	5673134	6894670	5269210
2008	21710580	5592491	6973665	5527650

المصدر: فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، المطبعة الأولى، 2010، ص 178.

يظهر من خلال الجدول بأن عدة محاصيل عرفت نموا مستمرا وإيجابيا من بداية سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 بفضل الجهود التي تمت في إطار المخططين الوطنيين للتنمية الفلاحية والريفية.

د-تطور إنتاج اللحوم:

الجدول رقم (3-7): تطور إنتاج اللحوم ما بين (2000-2004). الوحدة: الطن

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
إنتاج اللحوم	250000	259800	290762	300459	320000

المصدر: زناقي إبراهيم، القطاع الزراعي الجزائري وتحديات العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009، ص 88.

شهد إنتاج اللحوم هذه السنوات تزايدا مستمرا، وهذا التزايد لم يسمح للدولة من تحقيق الهدف المرجو منها، وبالتالي فإن السياسة المتبعة في إنتاج اللحوم لم تكن ناجحة، إما لعدم وجود حوافز كافية وإما غلى تراجع الطلب على اللحوم.

2-تطور موارد إنتاج قطاع الفلاحة:

أ-تطور اليد العاملة:

الجدول رقم (3-8): تطور اليد العاملة في الفلاحة ما بين (2000-2006)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
اليد العاملة بالفلاحة	1262	1312	1450	1565	1609633	1170897	1252

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق.

يلاحظ من الدول بأن اليد العاملة في قطاع الفلاحة بين سنة 2000 و2006، عرفت نوعا من الاستقرار وميلا إلى التناقص وليس للازدياد، رغم مساعي السلطات العامة لجذب اليد العاملة خاصة الشابة منها للعمل في الفلاحة. [1]

ب-تطور أعداد الحيوانات:

الجدول رقم (3-9): تطور أعداد الحيوانات ما بين (2000-2008). الوحدة: ألف رأس

الإنتاج / السنوات	الأبقار	الأغنام	الماعز	الجمال	الخيول
2005-2001	68322	1788641	336803	25732	4433
2006	63990	1961973	375499	28667	4357
2007	34363	2015489	383786	29136	4704
2008	63904	4994615	375136	29509	4529

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق.

[1]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق.

كما يوضح الجدول الموالي تطور بعض وسائل الإنتاج الفلاحي بين سنة 2001 و2008:

الجدول رقم (3-10): تطور بعض وسائل الإنتاج الفلاحي ما بين (2001-2008).

	2005-2001	**2006**	**2007**	
عدد الجرارات	79291	102363	103558	104529
عد الحاصدات	9421	12418	12554	12650
إنتاج الأسمدة	190324	90000	90000	90000

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009، ص 119.

يظهر من خلال الجدول النمو الإيجابي لوسائل الإنتاج الفلاحي المذكور، نظرا لأهميتها في التكثيف الزراعي، وفي الرفع من مردودية الأراضي الفلاحية. [1]

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 29، الخرطوم، 2009، ص 119-122.

المبحث الثالث: سياسة التجديد الفلاحي والريفي وأهدافه

المطلب الأول: تعريف سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

أولا: تعريف التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعن الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة في تلك الفترة، وتواصلت الديناميكية هذه البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وبذلك بلغت كلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال سنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع الهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز[1].

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضعته الدولة للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014 من النفقات مبلغ 21214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار) وهو يشمل شقين هما:

- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009، بمبلغ 9680 مليار دج (ما يعادل 130 مليار دولار).
- برنامجا جديد بمبلغ 1153 مليار دج (ما يعادل 156 مليار دولار).

-يخصص برنامج التنمية 2010-2014 أكثر من 14% من موارده لتحسين التنمية البشرية (أي بقيمة 9386.6 مليار دينار).

كما يخصص برنامج الاستثمارات العمومية هذا ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية (379 مليار دج لقطاع العدالة و6447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية).

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية، يخصص هذا البرنامج أكثر من 1500 مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال: أكثر من 1000 مليار دج يتم رصد لها لدعم التنمية الفلاحية الريفية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2010[2] ما يقارب 150 مليار لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي قد تصل إلى 300 مليار دج لنفس الفترة.

[1]- برنامج التنمية الخماسي، 2010-2014.

[2]- عقال عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 76.

كما ستعبئ التنمية الصناعية هي الأخرى أكثر من 2000 مليار دج من القروض البنكية المسيرة من قبيل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل، والهدف المنتظر تحقيقه من هذا البرنامج هو إنشاء ثلاث ملايين منصب شغل خلال السنوات الخمس المقبلة.

وعلى صعيد آخر يخصص برنامج التنمية الخماسي مبلغ 250 مليار دج لتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوصفية للتعليم كلها وفي المرافق العمومية[1].

ثانيا: أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي

يتمثل الهدف الشامل الذي تسعى لتحقيقه سياسة التجديد الفلاحي والريفي، ضمان توفير أمن غذائي مستدام من جهة، ومن جهة أخرى، تحقيق تنمية بشرية متوازنة، دون إقصاء أو تهميش في الأقاليم الريفية التي أعيد إحياؤها، أما الأهداف الخاصة فتتمثل في[2]:

1-العمل على الأخذ بمبادئ الحكم الراشد في قطاع الفلاحة وذلك بـــ:

أ-إعادة تحديد أدوار مختلف فاعلي القطاع، سواء المؤسسات التي لها علاقة بالفلاحة، أو الفاعلين الخواص والعموميين على المستوى المركزي والمحلي.

ب- وضع مبدأي المساهمة، الشراكة والتعاضدية لتقاسم المعلومات، التشاور أو الحوار، حول مختلف النشطات والأعمال التي لها علاقة بالفلاحة، والمشاكل والتحديات المختلفة وكيفية تجاوزها، وهذا الإجراء، يسمح بجعل الفواعل المختلفة أكثر مسؤولية.

ج- إعداد كيفيات جديدة للتسيير، لتفعيل مشاركة مختلف الفاعلين.

2-نمو اقتصادي معمم، مدعم ومستدام :بالتركيز على القطاع الخاص وجعله الفاعل الأساسي لنمو القطاع.

أ-معمم :بتثمين الموارد والإنتاج الوطني، بمساهمة مختلف الفواعل على المستوى المحلي والوطني.

ب- مدعم :لإدخال التقنيات الحديثة في الإنتاج، وتشجيع المنافسة بين الفواعل المختلفة .

[1]- عقال حكيم، مرجع سابق، ص 77.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق.

ج- مستدام :بالحفاظ على الموارد الطبيعية المختلفة.

3-إصلاح أدوات ووسائل التسيير العمومي وجعلها أكثر فاعلية، وضمان ذلك من خلال:

أ-وضع إطار قانوني ملائم ومتطور :بإصدار عدة مراسيم ولوائح لتنظيم مختلف أوجه القطاع الفلاحي، وتسوية قضية العقار الفلاحي بنسبة كبيرة بصدور القانون 12 04 المتعلق بالتوجيه الفلاحي، والقانون 01 11المحدد لكيفية استغلال الأراضي الفلاحية، التابعة للأملاك الخاصة للدولة، ولقد سمح النظام التشريعي والتنظيمي الجديد كذلك، بتشجيع إقامة مستثمرات فلاحية جديدة ووحدات تربية المواشي، إضافة لدعم وتحفيز القطاع الخاص، ومختلف المبادرات للاستثمار في الفلاحة.

ب- فعالية تمويل القطاع الفلاحي: ارتفعت الميزانية المالية الممنوحة للقطاع، كما تنوعت وتطورت صناديق الدعم المالي، ومن جهة أخرى، أعيد توجيه مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وتصويبه لدعم الفلاحة والتنمية الريفية لتحقيق الأمن الغذائي.

ج- ضبط المنتجات الفلاحية :سعيا لحماية مداخيل الفلاحين لتأمين قدرتهم على الاستثمار، إضافة للعمل على استقرار أسعار أهم المنتجات الفلاحية، للمحافظة على القدرة الشرائية للمستهلكين.

المطلب الثاني: ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي وعقود نجاعتها وقانون استغلال الأراضي الفلاحية

أولا: ركائز سياسة التجديد الفلاحي: تتمثل ركائز سياسة التجديد الفلاحي والريفي في:

1-التجديد الفلاحي: يرتكز على مقاربة الفروع، والتركيز على الفروع ذات الأولوية، من حيث تكثيف إنتاجيتها، ومن حيث دعم المناطق التي تتميز عن غيرها بالوفرة الإنتاجية، إضافة للعمل على خلق تنمية مدعمة للطاقات الإنتاجية، كما يدخل ضمن التجديد الفلاحي عقود النجاعة مع الجماعات المحلية، إضافة لنظام ضبط الأسعار للمواد الواسعة الاستهلاك.

2-التجديد الريفي: يعتبر التجديد الريفي أوسع من التجديد الفلاحي، من حيث أهدافه ومداه، فهو يتجاوز الاكتفاء بتحقيق التنمية الفلاحية في العالم الريفي، ليشمل قطاعات ومجالات أخرى تتمثل في تنمية الحرف، الطاقة الكهربائية، المياه، تثمين الموروث الثقافي ...كما يدخل ضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آجال 2025، ويسعى التجديد الريفي بشكل عام إلى:

-تنمية الأقاليم الريفية تنمية منسجمة ومستدامة، وتحسين مستويات معيشة سكانها.

-الاستغلال الجيد للفضاءات المختلفة، وتسييرها بطريقة عقلانية.

وتعتبر المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، اولتي تتكفل بتنفيذها الفواعل المحلية، أحد الآليات الأساسية في تحقيق المساعي المذكورة، والتجديد الريفي بهذا المعنى يشكل إطار لتفعيل اللامركزية.

وتتمثل المحاور الأربعة الأساسية للتجديد الريفي في[1]:

- عصرنة القرى والقصور، لتنمية المستويات المعيشية للمناطق الريفية.
- تنويع النشاطات الاقتصادية في العالم الريفي.
- تثمين الموارد الطبيعية.
- حماية وتثمين الموروث الريفي المادي والغير مادي.

3-برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية: يخص هذا البرنامج، الفواعل المختلفة الناشطة في القطاع الفلاحي والتنمية الريفية، ويهدف لتحقيق المساعي التالية:

- عصرنة المؤسسات الفلاحية المختلفة، وتطوير مناهج الإدارة الفلاحية.
- توسيع الاستثمار في عمليات التكوين، البحث والإرشاد الفلاحي.
- تنمية مختلف التنظيمات التي لها علاقة بقطاع الفلاحة، ودعمها بمختلف الموارد اللازمة.
- دعم مختلف مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح تصديق البذور والشتائل، والرقابة التقنية ومكافحة حرائق الغابات، وتفعيل دور المؤسسات في ترقية وتطوير الفلاحة الوطنية.

ثانيا: عقود نجاعة سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

عقود النجاعة، هي عقود تربط وزير الفلاحة والتنمية الريفية بصفته ممثلا للدولة، وبين كل والي بصفته ممثلا للسلطات المحلية للولاية، وذلك في إطار تنفيذ السياسة الفلاحية الجديدة، وتهدف هذه العقود لتجنيد مختلف القدرات المحلية، سواء على مستوى البلديات، أو على مستوى الولاية.[2]

تتمثل عقود النجاعة التي هي في نفس الوقت، الأهداف المحددة لقطاع الفلاحة في إطار المخطط الخماسي 2010، 2014 ، وبالاعتماد على الجماعات المحلية سعيا لتحقيقها، في:[3]

تنمية الإنتاج الفلاحي وتحسين نسبة نموه المئوية، بالانتقال من 6% التي حققت بين فترة 2000-2008، إلى8.33% في فترة 2010-2014.

تنمية الإنتاج الفلاحي الوطني، بالعمل على استقرار ما تم تحقيقه فيما يخص إنتاج الحبوب (54 مليون قنطار)، وإنتاج الحليب (3مليار لتر، ومليار لتر تم تجميعه)، والعمل على تخفيض الاستيراد أكثر.

---

[1]- صاحب يونس، مرجع سابق، ص 170.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق.

[3]- بكدي فاطمة، مرجع سابق، ص 201.

مواصلة المساعي في التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية، وفي تحسين مستويات معيشة سكانها، عن طريق إقامة 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة، في 2174 منطقة ريفية، والتي ستسمح بتحسين الظروف المعيشية ل 727000 أسرة ريفية، أي ما يقارب 4471000 شخص، كما تهدف هذه المشاريع، لتثمين وحماية 8.2 ملايين هكتار، متواجدة في المناطق الجبلية، السهبية والصحراوية.

مواصلة تنمية الصناعة الوطنية، وتحسين الإدماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع ولقد تم تجنيد 1000 مليار دينار من الأموال العمومية، في إطار المخطط الخماسي 2000-2014 (200 مليار لكل سنة)، لتنمية وعصرنة قطاع الفلاحة.

ثالثا: قانون استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة 10-03

جاء القانون 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 ، ليحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، فهذا القانون جاء لحماية العقار الفلاحي المملوك من الدولة من كل أشكال إلحاق الضرر به، ويشمل مجال تطبيق هذا القانون كذلك، الأراضي التي كانت خاضعة للقانون 87-19، وفي هذا الإطار يتم تحويل نمط استغلال تلك الأراضي من عقد الانتفاع الدائم، الذي كان معمولا به في القانون87-19، إلى حق الامتياز في القانون الجديد لمدة 40 سنة قابلة للتجديد، أي مواصلة الحفاظ على هذه الأراضي ملكا للدولة، والامتياز هو عقد تمنحه الدولة لشخص طبيعي من جنسية جزائرية، وبموجبه يكتسب حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاكها الخاصة، وكذا الأملاك السطحية المتصلة بها (المباني، الأغراس ومنشآت الري)، لمدة 40 سنة كحد أقصى، قابلة للتجديد مقابل إتاوة تدفع كل سنة[1].

تتمثل النقاط الأساسية، التي تطرق إليها القانون 10-03 في[2] :

1-كيفيات منح الامتياز وكيفيات إنهائه: يمنح الامتياز لأعضاء المستثمرات الفردية والجماعية، والذين استفادوا من أحكام القانون87-19، والحائزين على عقد رسمي مشهر في المحافظة العقارية، أو بقرار من الوالي، بينما لا يستفيد من الامتياز كل من سلك سلوكا غير مشرف أثناء ثورة التحرير، أو قام بخرق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، والمتعلقة بحيازة الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، أو من ألغى الولاة حق استفادته من تلك الأراضي، وحق الامتياز قابل للتوريث، التنازل والحجز.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية القانون رقم 10-03 المؤرخ في الإرشادات 1431 الموافق لـ 8 أوت 2010 ليحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، الجريدة الرسمية العدد 46-18 أوت 2010، المواد 1، 2، 3 ، 4.

[2]- المرجع نفسه، المواد 5،6،7،11، 13، 14.

2-المستثمرة الفلاحية: تكتسب المستثمرة الفلاحية الأهلية القانونية الكاملة للاشتراط والمقاضاة والتعهد والتعاقد، طبقا لأحكام القانون المدني، إضافة لإمكانية إبرامها عقد شراكة تحت طائلة البطلان، بموجب عقد رسمي مشهر، مع أشخاص طبيعيين ذوي جنسية جزائرية، أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، كما تبادر الحكومة، بكل مشروع تحفيزي بهدف تشجيع تجميع المستثمرات الفلاحية، خاصة من خلال عمليات تجميع الأراضي الفلاحية الممنوحة للامتياز.

3-المستثمر صاحب الامتياز: يفرض القانون على المستثمر صاحب الامتياز، بأن يدير مستثمرته الفلاحية بصفة شخصية ومباشرة، وهذا إذا كانت المستثمرة مستثمرة فردية، أما إذا كانت المستثمرة مشكلتا من عدة أفراد، فإنه يفرض عليهم تشكيل اتفاقية غير ملزمة للغير، تتكفل بتحديد العلاقات، الواجبات والمسؤوليات المختلفة لكل منهم.

وفي حالة وفاة عضو من أعضاء المستثمرة الفلاحية، ولضمان استمرار عمل هذه الأخيرة، يكفل ورثة العضو المتوفى في آجال سنة واحدة، باختيار أحد الأشخاص ليمثلهم وليتكفل بتعويض مورثهم في المستثمرة.

وفي حالة إخلال المستثمر صاحب الامتياز بالتزاماته، يتم إعذاره من ط رف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، وفي حالة استمرار الوضع، تقوم إدارة الأملاك الوطنية بعد إخطاره من الديوان الوطني للأراضي الفلاحية، بفسخ عقد الامتياز، وللمستثمر حق الطعن في آجال شهرين لدى الجهات القضائية.

-نهاية مدة حق الامتياز: تنتهي مدة حق الامتياز في الحالات التالية:

- عند انقضاء المدة القانونية لحق الامتياز دون تجديده.
- بطلب من صاحبه قبل انقضاء مدة الامتياز.
- إذا أخل صاحب الامتياز بالتزاماته.

كما تطرق القانون، للعقوبات المترتبة على المستثمر صاحب الامتياز في حال إخلاله بواجباته. بذلك يظهر من خلال العرض النظري لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، بأنها قد اتصفت بدرجة كبيرة من الشمولية، بتفعيل مختلف الإمكانيات والموارد المختلفة المتاحة، وبالعمل على تجاوز عدة مشاكل وعوائق فشلت السياسات الفلاحية السابقة في حالها.

المطلب الثالث: تطور الإنتاج الزراعي وموارد قطاع الفلاحة خلال فترة 2009-2014

سمح تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، بتنمية الإنتاج الوطني وتحقيق عدة مكاسب، فنسبة نمو قطاع الفلاحة سنة 2009، وصلت 20%، كما واصل القطاع في النمو في السنة الموالية، وان انخفضت الوتيرة حيث بلغت نسبة النمو 4.6% في 2010، ويرجع هذا النمو للعوامل المناخية المواتية، وللإجراءات المتخذة من طرف الحكومة، لتحفيز الفلاحين لرفع الإنتاجية خاصة الحبوب، بتسهيل الحصول على قروض التمويل، البذور، الأسمدة، وخلق قروض جديدة بدون فوائد، ودعم أسعار الأسمدة وغيرها[1].

بلغ معدل نسبة نمو الإنتاج الذي حققه القطاع بين 2009 و2014: 11% وبلغت قيمة الإنتاج الفلاحي في 2009: 1507 مليار دينار، ليحقق سنة 2014: 2761 مليار دينار[2].

1-تطور الإنتاج الزراعي: تطور الإنتاج الفلاحي بالشكل التالي:

-تطور إنتاج الحبوب: تطور إنتاج الحبوب من 2009 إلى 2014 كالتالي:

الجدول رقم (3-11): يوضح تطور إنتاج المحاصيل الزراعية من 2009 إلى 2014.[3] الوحدة: قنطار

البيان	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال
2009	23357870	11093120	25666140	1109870
2010	20385000	9142000	15039000	1015000
2011	21957900	7151000	12580800	767300
2012	24071180	10251125	15917150	1097025
2013	23323694	9666796	14986386	1132859
2014	18443334	5918634	9394009	565803

المصدر: صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص166.

[1]- صاحب يونس، مرجع سابق، ص 172.

[2]- المرجع نفسه، ص 175.

[3]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق.

يظهر الجدول، الحضور المعتبر للغلة الإنتاجية لمجموع الحبوب سنة 2009 والتي تجاوزت 61.2 مليون قنطار، لينخفض بعدها في السنة الموالية، ثم ترجع للارتفاع سنة 2012 وتحقق أكثر من 51.3 مليون قنطار، لتنخفض إنتاجية الحبوب في السنتين المواليتين، وتصل سنة 2014 إلى 34352150 قنطار.

تطور إنتاج الحليب:

الجدول رقم (3-12): يوضح تطور إنتاج الحليب من 2009 إلى 2014

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإنتاج	2394200	2632911	2926959	3088190	3368066	3548825

المصدر: صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص168.

من خلال الجدول يظهر بأنه بين 2009 و2014، ارتفع الحليب بأكثر من 100 مليون لتر من محققا سنة 2014 أكثر من 354 مليون لتر، كما يظهر الجدول النمو التصاعدي، المثمر في إنتاج الحليب خلال فترة تطبيق سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية بين 2009 إلى 2014:

الجدول رقم (3-13): يوضح تطور إنتاج بعض المحاصيل الزراعية من 2009 إلى 2014.

الإنتاج / السنوات	البطاطس	الطماطم	الحمضيات	التمور
2009	2636570	6410343	8444930	6006960
2010	33003115	7182353	7881110	6447410
2011	38621936	7716055		7248940
2012	42194758	79690630	10878320	7893570
2013	48865380	1750753	12048510	8481990
2014	46735155	10656093	12710030	9343772

المصدر: صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص 168.

يوضح الجدول بأن عدة منتجات زراعية، عرفت نموا مستمرا في ظل السياسة الفلاحية الجديدة.[1]

2-تطور موارد إنتاج قطاع الفلاحة:

تطور اليد العاملة: يوضح الجدول التالي، تطور اليد العاملة في الفلاحة بين 2009 و2014.

الجدول رقم (3-14): يوضح تطور اليد العاملة في الفلاحة ما بين 2009 و2014.

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
اليد العاملة في الفلاحة بالآلاف	1242	1136	1034	9142	1141	899

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق الذكر.

يظهر الجدول أن اليد العاملة في الفلاحة سجلت انخفاضا محسوسا إذ بلغت سنة 2014 أقل من 90 ألف عامل.[2] كما يجب الإشارة كذلك، لنقطة أخرى تخص اليد العاملة في الفلاحة، وهي اليد العاملة في الفلاحة من فئة النساء، والتي تعرف انخفاضا مستمرا فمع مرور الأعوام حيث:

- في سنة 2009 ومن أصل 1242 عامل في الفلاحة، بلغ عدد العاملات من النساء 112 ألف عاملة.
- في 2012 ومن أصل 912 عامل في الفلاحة، بلغ عدد العاملات من النساء 80 ألف عاملة فقط.
- في 2014 ومن أصل 899 عاملة في الفلاحة، بلغ عدد العاملات من النساء 53 ألف عاملة فقط.[3]

[1]- صاحب يونس، مرجع سابق، ص 167-168.

[2]- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق.

[3]- صاحب يونس، المرجع نفسه، ص 170.

تطور أعداد الحيوانات: تطور أعداد بعض الحيوانات بين 2009 و2012 كالتالي:

الجدول رقم (3-15): يوضح تطور أعداد بعض الحيوانات ما بين 2009 و2012.

الإنتاج / السنوات	الأبقار	الماعز	الأغنام	الجمال	الخيول
2009	652.35	21404.58	3962.12	301.12	44.80
2010	675.62	22668.80	4287.30	313.99	43.65
2011	690.70	23989.33	4411.02	318.76	44.20
2012	1843.94	3779.19	3779.19	340.00	46.00

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق الذكر.

تطور وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي:

-كما يوضح الجدول التالي تطور وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي:

الجدول رقم (3-16): تطور بعض وسائل وعوامل الإنتاج الفلاحي بين 2009 إلى 2012.

	2009	2010	2011	2012
عدد الجرارات	105657	107456	100847	102055
عدد الحاصدات	12890	13146	9443	9521
إنتاج الأسمدة (ألف طن)	90000	90000	90000	90000

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية الإحصائيات والمنظومة المعلوماتية، مرجع سابق.

خلاصة:

لقد تضمنت السياسات الفلاحية التي تطرقنا إليها في هذا الفصل، أبعاد وأهداف جديدة، كان هدف الحكومة من خلالها معالجة المشاكل المتراكمة لقطاع الفلاحة، كما سعت إلى الإحاطة بمختلف الجوانب التي لها علاقة بالقطاع، في سبيل تفعيل الموارد المختلفة القادرة بالنهوض بالفلاحة الوطنية وترشيد استعمالها، ولقد سمحت هذه السياسات المطبقة، وخاصة سياسة التجديد الفلاحي، بتقديم طريقة ميزتها درجة كبيرة من التكامل في تطوير قطاع الفلاحة، بما يتناسب والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة، سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

ولقد حققت هذه السياسات، عدة مكاسب تعدى البعض منها الأهداف المسطرة قبل تنفيذها، ورغم ذلك، فإن الهدف المنشود في تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الأساسية، وخاصة في مادتي الحبوب والحليب لم يتحقق بعد، بل و لم تتمكن هذه السياسات حتى من تخفيض فاتورة الاستيراد، بسبب عدة مشاكل وعوائق مختلفة تمت الإشارة إليها.

ويبقى المشكل الأساسي الذي يواجه الأمن الغذائي في الجزائر، التوسع المستمر في استيراد الغذاء، بالاعتماد على العوائد البترولية المعرضة للنفاذ، وضرورة تحرك النخبة الحاكمة لاتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة، لتفادي حدوث أزمة سببها الغذاء في المستقبل القريب

خاتـــــمة

خاتمة:

واجهت الجزائر أثناء مسيرتها التنموية، صعوبات ومشاكل عديدة في شتى النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، غير أن مشكلة الغذاء تعتبر من أهم المشكلات لكونها تشكل تحديا خطيرا للاقتصاد الجزائري ، وترتبط ارتباطا وثيقا بحياة الإنسان الجزائري وأمنه واستقراره، إضافة إلى أن القضاء على هذه المشكلة أو على الأقل التقليل من حدتها يعد انطلاقة حتمية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .ولمواجهة هذه المشكلة قامت السلطة بإعداد وتطبيق عدة مخططات وبرامج وسياسات كانت تهدف إلى تطوير القطاع الزراعي وتحقيق مستويات ملائمة من الأمن الغذائية والقضاء علي التبعية الغذائية.

اختبار الفرضيات:

أما فيما يخص اختبار الفرضيات، فكانت النتائج كالتالي:

فيما يخص الفرضية الأولي، والتي تنص" إلى أي مدي استطاعت السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014 في أن تتجاوز التبعية الغذائية". فإن البحث، توصل لكون السياسة الفلاحية المنتهجة في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014 ، قد ساهمت في تنمية الأمن الغذائي وحصيلة الفرد الجزائري من الغذاء، دون القضاء على التبعية الغذائية

فيما يخص الفرضية الثانية، والتي تنص على ألا تنحصر مشكلة التبعية الغذائية التي تعاني منها الدول النامية. بنقص فعالية قطاعها الفلاحي فقط.وإنما ترتبط كذالك بعوامل أخرى، إن البحث قد توصل إلى أن التبعية الغذائية التي تعاني منها البلدان النامية، لا ترتبط فقط بنقص فعالية قطاعها الفلاحي، وإنما تساهم عوامل أخرى كالنظام الامبريالي العالمي الحالي في تفاقمها، فهي بذلك فرضية صحيحة.

أما الفرضية الثالثة، والتي تنص على أن "سمح تعدد البرامج التي جاءت في السياسة الفلاحية المطبقة بين 2000 و2014 في تحقيق عدة مكاسب في مجال التنمية الريفية والتنمية الفلاحية" فأثبتت الدراسة صحتها كذلك، من حيث مساهمة السياسات الفلاحية المطبقة، وبفضل تعدد البرامج التي جاءت فيها، من تحقيق عدة مكاسب في مجال التنمية الريفية والتنمية الفلاحية.

النتائج:

لا يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي في كل المواد الفلاحية لأي بلد، باعتمادها فقط على إمكانياتها الخاصة، والانغلاق على نفسها ورفضها للواردات الخارجية، في ظل تحرير التجارة الخارجية، وكون عدة مواد فلاحية لها مناخ ومميزات خاصة، تتوفر في بلدان دون أخرى.

الآثار الكارثية التي تخلفها أزمات الغذاء العالمية على الشعوب خاصة البلدان النامية، ومساهمة البلدان المحتكرة في خلقها لتحقيق مصالحها الخاصة، تفرض على الدول الواقعة في التبعية الغذائية، عدم الاستمرار بالمضي بخطوات بطيئة في التنمية الفلاحية، وتجعلها أمام ضرورة تسريع وتيرة تطوير قطاعاتها الفلاحية، لتخفيض آثار تلك الأزمات عليها.

اتسمت السياسات الأخيرة، التي أطلقت مطلع القرن الحالي بالتنوع في البرامج والأهداف، أدى تطبيقها لتحقيق عدة مكتسبات إيجابية، كما سمح نمو الإنتاج الفلاحي وتوسع الدولة في استيراد الغذاء، بنمو الوفرة الغذائية وارتفاع نصيب الفرد الجزائري من الغذاء.

بالرغم من الجهود المبذولة من قبل الدولة لترقية هذا القطاع إلا أنه يواجه تحديات كبيره.ينبغي العمل من اجل التصدي لها.

التوصيات:

سمحت لنا هذه الدراسة، بأن نصل لبعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في تجاوز العقبات التي تواجه التنمية الفلاحية بالجزائر، والتي تعرقل قدرة تحقيق قطاع الفلاحة للاكتفاء

الذاتي والمتمثلة في:

- ترشيد استعمال الموارد المائية المتوفرة، والرفع من حجم الطاقات التخزينية منها، وتوسيع الاعتماد على تقنيات الري الحديثة.
- تثمين المساحات الزراعية المتوفرة، والعمل على توسيعها، والاستثمار في الأراضي الصحراوية.
- خاصة في المناطق التي تتمتع بأراضي صالحة للزراعة، أو اتخاذ الدولة لإجراءات صارمة، لضمان عدم التعدي على الموارد الطبيعية المختلفة.
- ترشيد الإدارة الفلاحية، وجعلها أكثر مرونة وفعالية ومواصلة دعم وتنمية الإرشاد الفلاحي.
- تكثيف الدورات التدريبية، وعمليات تكوين الكوادر والأيدي العاملة الفلاحية المتخصصة.
- تنمية وإصلاح السياسات الفلاحية الفرعية، كالسياسة السعرية والسياسة التسويقية.
- الاهتمام بالبحث العلمي الفلاحي، واستثماره في الإرشاد الفلاحي والنشاط الفلاحي، وفي التنمية
- الفلاحية الريفية.
- تفعيل التكامل والتعاون المغربي والعربي، والشراكة المتوسطية.
- الاستعانة بالبحث العلمي والتطور المعرفي، وتوسيع الاستثمار في البذور الهجينة المعروفة بكميات إنتاجها الواسعة، وبعض النباتات التي تتحمل درجات الحرارة المرتفعة.

آفاق البحث:

نظرا لأهمية الموضوع فانه يفتح أكثر من باب للبحث، والتي تشكل آفاق مستقبلية للبحث وهي جوانب لم تستوفها الدراسة المنجزة بشكل مفصل، ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

- دراسة آليات مستوى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وأثرها في تحقيق أهداف الأمن الغذائي.
- ضبط آليات مراقبة انجاز المشاريع الفلاحية وسياسة الدعم الفلاحي.
- تشجيع تنمية القطاع الزراعي في الجزائر، أساليب وأهداف.
- إدماج القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني: آليات وآفاق.

قائمة المراجع

قائمة المراجـــع

أولا: الكتب

1. أبو الوفاء عصام وعلي يوسف خليفة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، 1975.
2. أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الاقتصادية الزراعية، مكتبة بستان المعرفة، الإسكندرية، مصر، 2004.
3. أحمد أمين بيطون، الأمن الغذائي العالم العربي، مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق، 2001.
4. أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2006.
5. حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت، المنهل، لبنان، 2007.
6. حسين خليل، السياسات العامة في الدول النامية، بيروت، دار النشر اللبناني، 2007.
7. د. السيده إبراهيم مصطفى وآخرون، اقتصاديات الموارد البيئية، الدار الجامعية، 2007.
8. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، كويت، 1994.
9. سيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية رؤية إسلامية دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000.
10. الصادق عوض بشير، تحديات الأمن الغذائي العربي، الدار العربية للعلوم، لبنان، الطبعة 1، 2009.
11. عبد الرزاق الهلالي، المجتمع الريفي العربي والإصلاح الزراعي، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، دون سنة.
12. عبد القادر محمد عبد القادر، التحليل الاقتصادي الغربي بين نظريو والتطبيق، دار الجامعية إسكندرية، 2003.
13. عبد الكريم صالح حيران، الأمن الغذائي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد43، 2008.
14. عبد المجيد قدي، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية، الجزائر.
15. عبد المجيد قدى، المدخل إلى سياسات الاقتصادية، الكلية دراسة تحليلية تقيمية، ط3، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
16. على جدول الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
17. فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي (حالة الجزائر)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2010.

18. كامل بكري، الموارد الاقتصادية، الدار الجامعية، لبنان، 1989.
19. كمال حوشين، إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة لجزائر، 2007.
20. كوكرين، مشكلة الغذاء العالمية ومشكلات التنمية، ترجمة: محمد الشحات، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009.
21. محمد إبراهيم حسن، الأرض والموارد والإنتاج دراسة تحليلية مقارنة، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
22. محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي نظرية ونظام وتطبيق، جامعة الأردن، دار الأوائل للنشر، 1999.
23. محمد سيد عبد السلام، الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب عالم المعرفة، الكويت، 1998.
24. محمد شيبا، نعيمة بارك، الأمن الغذائي وإشكالية ارتفاع أسعار الغذاء عالميا، مجلة البحوث اقتصادية عربية، العدد 2014.
25. محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، دار إثراء، سنة 2010.
26. محمد عبيدات، التسويق الزراعي، عمان، دار وائل للنشر، 2000.
27. الموسوي رحمان حسن، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر، عمان، 2012.
28. وضاح زيتون، المعجم السياسي، عملن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2006.
29. الوفاء عصام وعلي يوسف خليفة، مقدمة في الاقتصاد الزراعي، الإسكندرية، دار المطبوعات الجديدة، 1975.
30. يوسف عبد القادر المجيد فايد، الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

ثانيا: المجلات

1. محمود دويرى، التغير المناخي وأثره على الزراعة وإمكانية تقليل من أثاره، مجلة استثمار الزراعي، العدد 2008.
2. نصري حداد، الطاقة و الوقود الحيوي والأثر على الأمن الغذائي، مجلة الاستثمار الزراعي، العدد 2008.
3. محمد الهزايمة وعبد المجيد العزام، "الآثار السياسية للتبعية الغذائية العربية"، مجلة النهضة، المجلد 10، العدد 3، مصر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2009.

4. حوحو حسينة وحوحو سعاد، آلية تمويل وتسير الصندوق الوطني للضبط وللتنمية الفلاحية"، مجلة العلوم الإنسانية العدد الثالث والعشرين، بسكرة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

ثالثا: الملتقيات

1. زيدان محمد، إشكالية الأمن الغذائي في إفريقيا والدول والعربية ومتطلبات الحد منها، ورقة البحث قدمت في الملتقى الدولي السابع ، حول التنمية الريفية ورهانات التحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة المنظم من طرف الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، 2008.

رابعا: الرسائل والمذكرات

1. بلال خزار، السياسة الزراعية وآفاق التحقي الأمن الغذائي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2012-2013.
2. جرموني مليكة، البيانات الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير فرع التنظيمات السياسية والإدارية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر.
3. د. على خالفى، الزراعة والغذاء في الدول العربية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999.
4. رباب علي جميل الشوك, التبعية الغذائية العربية والأمن القومي العربي الأسباب والآثار، شهادة ماجستير في العلوم السياسة ، جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2010.
5. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال الفترة (1980-2009) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي) جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013-2014.
6. صاحب يونس، السياسة الفلاحية والتبعية الغذائية في الجزائر، دراسة حالة المواد الغذائية الأساسية، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014.
7. حرابي راشدة، آثار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على الأمن الغذائي في الجزائر. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد والتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016.
8. عيساني فتيحة، أثر المخطط الخماسي 2010-2014 على التنمية المحلية بولاية تيارت رسالة ليسانس 2012.

9. غريبي محمد، القطاع الزراعي وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل انضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
10. فاطمة بكري، إشكالية التحقيق الأمن الغذائي في الجزائر من منظور التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد البيئة، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
11. قصورى ريم، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة باجي المختار، عنابة، 2011- 2012.
12. كتفي سلطانه، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2005) في ولاية قسنطينة، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض الجغرافيا، والتهيئة العمرانية، قسم التهيئة العمرانية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005-2006.
13. لرقام الشريفي جميلة، الأمن الغذائي في الدول العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، جامعة الجزائر، 2006.
14. ونوغي مصطفى، إشكالية الأمن الغذائي في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2010-2011.

ملخص:

لقد شغلت مسألة الأمن الغذائي اهتمام الجزائر من خلال العديد من المحاولات لإصلاح القطاع الزراعي وسنت عدة سياسات من شأنها رفع القدرات الإنتاجية لهذا القطاع لتلبية احتياجات السكان المتزايدة وبأسعار تكون في متناول الأغلبية.

غير أن العجز في الميزان التجاري والارتفاع المستمر في فاتورة الواردات الغذائية تبقي على مشكلة الأمن الغذائي قائمة، مما يعني أن الزراعة الجزائرية تعرف عجزا في تلبية احتياجات الطلب المحلي، خاصة في مجال الغذاء، لتستمر بذلك تبعيتها للخارج وبالتالي سوف تكون مهمة القطاع الزراعي ليس تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء الذي يستحيل بلوغه بقدر اهتمامه بتحسين مستوى الأمن الغذائي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الزراعة، السياسة الزراعية، الاكتفاء الذاتي.

Résume :

La question de la sécurité alimentaire a occupé l'attention de l'Algérie à travers de nombreuses tentatives de réforme du secteur agricole et a adopté un certain nombre de politiques qui augmentent la capacité de production du secteur pour répondre aux besoins croissants de la population et les prix sont accessibles à la majorité.

Cependant, le déficit de la balance commerciale et la hausse continue de la facture des importations alimentaires conserve sur la liste des problèmes de sécurité alimentaire, ce qui signifie que l'agriculture algérienne connu comme un déficit pour répondre aux besoins de la demande intérieure, en particulier dans le domaine de l'alimentation, de continuer cette dépendance à l'extérieur et sera donc le secteur agricole, la tâche est de ne pas atteindre la suffisance auto dans le domaine de l'alimentation, ce qui est impossible à atteindre autant d'attention à l'amélioration du niveau de la sécurité alimentaire.

Mots clés : la sécurité alimentaire, l'agriculture, la politique agricole, l'autosuffisance.